فلعجي

الحياة القومية في الاتحاد الروسي

947.084:K14hA

قلعجي، قدري.

الحياة القومية في الاتحاد السوفياتي.

947.084
K14hA
JA 4 55
MAY 26'56
14 Nov 57

الى الأديب الكبير والصديق العزيز
الاستاذ البير اديب
مع المودة الصادقة والاعجاب
١٩٤٥/٥/١

الحياة القومية
في الاتحاد السوفياتي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARY

دار الاحد – بيروت

947.084
K14h A
C.1

قدري قلعجي

الحياة القومية في الاتحاد السوفياتي

منشورات مجلة الطريق

الطبعة الاولى
ايار (مايو) ١٩٤٥

ان لمآثر الشعوب السوفياتية في ميدان العمل ، وللانتصارات اللامعة التي أحرزها جنودنا في الجبهة ، عوامل عميقة الجذور في الروح الوثابة المبدعة : روح الوطنية السوفياتية. فمصدر قوة البطولة السوفياتية، هو قيامها على حب الشعوب السوفياتية لوطنها واخلاصها العميق له ، وعلى تضامن هذه الشعوب العاملة ، على اختلاف قومياتها تضامناً متيناً وثيقاً ، لا على الاعتبارات العرقية الخاطئة أو على القومية العدوانية . الوطنية السوفياتية تجمع بأنسجام وتناسق ، بين التقاليد القومية للشعوب السوفياتية المختلفة، وبين مصالح هذه الشعوب الحيوية المشتركة. انها لا تفرّق الامم ، بل توحد بين جميع القوميات والشعوب في بلادنا ، في عائلة

واحدة متآخية ، فينبغي لهذا ان يُعتبر أساساً للصداقة الوثيقة العرى السائدة بين شعوب الاتحاد السوفياتي.

وشعوب الاتحاد السوفياتي تحترم ، في الوقت نفسه ، حقوق البلاد الاجنبية واستقلالها ، وقد أثبتت دائماً ، أنها حريصة على ان تعيش بسلام وصداقة مع الدول المجاورة لها . فينبغي لهذا ان يُعتبر أساساً للعلاقات النامية، المتزايدة القوة ، بين دولتنا والأمم الشغوفة بالحرية . »

ستالين

من خطابه في مساء
٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٤

شعوبٌ تحطّم قيودها

اذا كان ثمة حاجة الى مثل يُظهر للعالم كيف ان شعوباً متأخرة وقبائل رحالة، غارقة في البؤس وعريقة في البداوة، تستطيع، عندما تحطم نير المظالم التي ترهقها وتحول منذ قرون طويلة دون تقدمها وتطورها، أن تطفر في سنوات معدودة، من وهدة العبودية الى مستوى رفيع من التطور المادي والفكري، تستعيد فيه حيويتها وشبابها، وتؤلف امماً راقية ودولاً عظمى، بينما يظل غيرها، ممن سبقها في مضمار الحضارة الحديثة، متخلفاً عنها في موكب الامم السائرة والمتطورة، وبينما تسير شعوب بأسرها، تحت سوط الاستعمار والاستثمار، الى دركات الانحطاط والاضمحلال. فهذا مثل الاتحاد السوفياتي، القطر العظيم الذي أحيا جماعات انسانية كبرى كانت مشرفة على الفناء، جماعات لا مثيل لتباينها وتنوعها، كانت تعيش بين قارتين مختلفتين، في مجاهل القطب وصحاري آسيا

وفي سهول اوكرانيا وجبال القفقاس ، ولعل احداها كانت تجهل وجود الاخرى ، او لعلها كانت تظل معها على خصام ونزاع ، ثم وحّدتها جميعاً ارادة واحدة بالانعتاق ، جمعها أمل جديد في مستقبل جديد ، ايقظها نَفَس كريم من انفاس الحرية ، فنهضت تحطم قيودها ، ثم عكفت ، متعاونة متضامنة ، على العمل والابداع .

واذا كان ثمة حاجة الى مثل يُظهر للعالم ان اناساً مختلفي العناصر والاديان ، يمكن ان يعيشوا سعداء في وطن واحد سعيد ، وان شعوباً مختلفة الاجناس والقوميات يمكن ان تعيش في اتحاد حر متآخ ، فهذا مثل الاتحاد السوفياتي ، القطر العظيم الذي ينبسط على اكثر من اثني وعشرين مليون كيلومتر مربع فيؤلف سدس الكرة الارضية ، اليكم مثل هذا القطر الذي يضم عشرات البلدان ، المختلفة بطبيعة اراضيها واقاليمها وشعوبها وتواريخها وثقافاتها وتقاليدها .. والذي لم يكن هذا التنوع الصارخ في عناصره وقومياته ، في يوم من الايام ، ولا سيما في ايام الحرب العصيبة ، عقبة تعترض وحدته السياسية وتعوق نهضته الاجتماعية ، بل زادهما قوة وحياة وغنى ..

ولكن اذا كان يعيش في الجمهوريات السوفياتية مواطنون احرار سعداء ، وفي الاتحاد السوفياتي شعوب حرة متآخية ، فما ذلك الا لان النظام السوفياتي ، بطبيعته نفسها ، كان مهيأ لمثل هذه الحياة ، بل هيأ هذه الحياة . الا لان المظالم التي تطبع العلاقات السائدة بين الافراد وبين الشعوب ، قد زالت في ذلك

البلد الفريد ، وحلت محلها علاقات اجتماعية قائمة على الحرية والمعرفة والمساواة ، فالقوة وحدها اذا استطاعت ان تنشىء خدماً وعبيداً فأنها لا تنشىء مواطنين احراراً ، واذا استطاعت ان تؤلف امبراطوريات واسعة فهي لا تؤلف اتحاداً حراً بين الشعوب .

ذلك ان انقلاب تشرين الثاني سنة ١٩١٧ في الامبراطورية الروسية ، لم يكن انقلاباً اجتماعياً فقط يرمي الى اقامة العلاقات بين ابناء الشعب الروسي على اساس جديد ، بل كان ايضاً ، والى حد كبير ، انقلاباً وطنياً تساهمت اعباءه الشعوب التي كانت ترزح تحت نير الاستعمار القيصري بغية الانعتاق من عبوديته وجوره ، هذه الشعوب التي كان نصيبها في ظل القيصرية العاتية ، البؤس والجهل والتأخر ، وكانت حياتها شقاء فادحاً مستمراً ، من جراء العبودية التي منيت بها ، ونتيجة للمآسي الدامية التي كانت تنشب بينها ، والتي ذهبت ضحيتها ملايين النفوس البشرية البريئة .

كانت شعوب الشمال الاقصى في تلك الامبراطورية الشاسعة ، فريسة سائغة للتجار الروس والرأسماليين الجشعين الذين كانوا يفدون الى بلادها ، ويعاملونها معاملة قاسية هي الغاية في الدناءة واللصوصية . اما شعوب القفقاس ، والكثيرون من ابناء القرغيز والطاجيك ، وغيرهم من سكان آسيا الوسطى ، فبعد أن انتزع المستعمرون الروس اكثر اراضيهم وخيراتهم ، وبعد ان اعياهم الظفر في الحروب الوطنية التي خاضوها في سبيل حريتهم ، بدأوا يهجرون سهول بلادهم ، ومراعيهم الخصبة ،

ويلجأون الى الجبال يلوذون بمغاورها ، مؤثرين حياة الجوع والحرمان على حياة الذل والعبودية ، لان الآلام التي عانوها والمحن التي كابدوها ما كانت لتقضي على وطنيتهم وتعشقهم للحرية .

لقد كان الروس يُعتبرون وحدهم السكان الاصليين في الامبراطورية القيصرية ، أما بقية الاقوام فلم يكن لها وزن او قيمة . وحتى الروس انفسهم ، ما كان ليتمتع منهم بالمكانة الممتازة ، الا أقلية ضئيلة خُصت بالنعمة واليسار ، أما اكثرية الشعب الغفيره من العمال والفلاحين والمثقفين ، فقد حُرمت حقوقها السياسية ، ورزحت تحت نير الاستثمار الاقتصادي ، شأن جميع الشعوب في الدول المستعمِرة .

وكان من النتائج الطبيعية لهذا الوضع الجائر ، أن تظل الحكومة القيصرية على خلاف مستمر وصراع دائم مع الشعوب التابعة لها ، ومع شعبها نفسه . فكان قوام مساعيها لتوطيد حكمها ، والقضاء على مقاومة الشعوب الثائرة ، بث الكراهية والتفرقة بين القوميات المختلفة ، واثارة الاقوام المتجاورة بعضها على بعض ، محاولة ، كجميع الحكومات المستعمِرة ، خنق كفاح الطبقة العاملة في بلادها لقلب القيصرية ، ونضال الشعوب المضطهَدة للتحرر من حكمها ، بتحويل غضب شعبها والشعوب التابعة لها عن أهدافه الحقيقية ، والقاء تبعة الشقاء الذي تكابده كل قومية على القوميات الاخرى .

ومن ثم كان لينين وستالين يسميان الروسيا « سجن الشعوب » ، ويؤيدان مطالب هذه الشعوب القومية وحقها في تقرير مصيرها بنفسها ، ويعملان مع رفاقهما على تأليف جبهة

متحدة من ابنائها جميعاً ، لقلب الحكم القيصري واقامة مجتمع جديد يؤمّن الحرية والمساواة للشعوب كلها . ولطالما حملا على سياسة الاضطهاد القومي ، وناديا الى القضاء عليها وعلى النظام الذي يسندها ، مؤمنَين بان القضاء على استعباد امة لأخرى في تلك الامبراطورية الظالمة ، لا يخدم مصالح الشعوب المضطهَدة في روسيا القيصرية وحسب ، بل يخدم ايضاً مصلحة الشعب الروسي نفسه ويخطو بـه خطوة واسعة نحو تحرره السياسي ، ويقيم بينه وبينها اسس التضامن الشريف والتعاون على انشاء المجتمع الاشتراكي.

فلما كانت ثورة سنة ١٩١٧ ، عزّز الانقلاب الاشتراكي مطالب هـذه الشعوب ، وأيّد حقها في الاستقلال والسيادة الوطنية ، فألفت جمهوريات اشتراكية مستقلة تجمع بينها رابطتان قويتان : الحرية الوطنية والاجتماعية التي منحها اياها النظام السوفياتي ، والنضال المشترك ضد اعداء الانقلاب وجنود التدخل الاجنبي الذين ظلوا يحاربون هذه الجمهوريات الناشئة ثلاث سنوات كاملة للقضاء على النظام الجديد واعادة الامبراطورية الروسية ، تحت شعار براق : وطن واحد غير مجزء !

ان هذا الشعار الذي اثار حماسة الثوار الفرنسيين سنة ١٧٨٣ ، كان له في سنة ١٩١٩ ، على شواطىء البلطيق والبحر الاسود ، معنى رجعي صارخ ، لان وحدة الوطن الروسي ، او الامبراطورية الروسية على الاصح ، انما كانت تعني في الحقيقة ، اخضاع تلك الشعوب لنير الاستعباد الذي انعتقت منه ...

وبعد ان ناضلت هذه الشعوب سنوات طويـلة ، نضالا

مشتركاً دامياً ، من اجل استقلالها وحريتها ، أدركت انها لن تستطيع التمتع بثمرات انتصارها ، الا اذا عملت على تقوية الصلات الاخوية القائمة بينها ، والا اذا تعاونت في المحافظة على استقلالها وفي بناء صرح النهضة العظيمة التي انشق امامها السبيلُ المفضي اليها . فأعلنت في ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ، في المؤتمر الاول لمجالس السوفيات في جميع الجمهوريات الاشتراكية ، رغبتها في أن تؤلف دولة اتحادية ذات سلطة مركزية ، فولد يومذاك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وقد يبدو غريباً ومتناقضاً ، ان شعوباً تغار على استقلالها فخورة بقوميتها وتقاليدها الوطنية ، وقد ناضلت من اجل هذه المقدسات نضالاً دامياً طويلاً ، ترضى من تلقاء نفسها وبملء اختيارها ، بأن تؤلف دولة واحدة .. لكنْ يجب ان نعرف ما معنى دولة اتحادية في المفهوم السوفياتي حتى يبدو الامر امامنا على حقيقته الواقعية البسيطة .

على اننا قبل ان نبحث في شكل هذه الدولة وجوهرها والاسس التي تقوم عليها ، وقبل ان نعرض الى الصلات التي تصل بين الجمهوريات السوفياتية ونبين مدى الاستقلال والسيادة اللذين تتمتع بهما ، نرى من اللازم ان نلقي نظرة سريعة الى تاريخ الحياة القومية في البلاد السوفياتية بعد تحررها من الاستعباد القيصري ، لنرى كيف تطورت تلك الصلات بين الجمهوريات السوفياتية مع تطور الاوضاع السياسية والاجتماعية التي مرت بها حتى بلغت هذه النتيجة الطبيعية .

اعلان حقوق الشعوب

اول ما يطالع الباحث في تاريخ الحياة القومية في البلاد السوفياتية ، من الوثائق الرسمية ، « اعلان حقوق الشعوب » ، ذلك البيان التاريخي الذي اصدرته حكومة روسيا الاشتراكية السوفياتية في الايام الاولى من الانقلاب ، بتاريخ ٢ كانون الاول سنة ١٩١٧ وبتوقيع لينين رئيس مجلس مفوضي الشعب ، وستالين مفوض الشعب للقوميات ، هذه الوثيقة الهامة التي حرّمت العودة الى سياسة العداء والتحريض بين القوميات المختلفة ، وقضت بأن تحل محلها سياسة تحالف اختياري حر بين شعوب روسيا ، وهذا نص البيان الحرفي :

« ان مؤتمر السوفيات الاول ، المنعقد في حزيران من هذه السنة ، قد اعلن حق شعوب روسيا في تقرير مصيرها .

وقد وافق مؤتمر السوفيات الثاني المنعقد في تشرين الثاني بصورة اقوى واوضح ، على هذا الحق الذي لا يمكن نزعه

من شعوب روسيا .

فتنفيذاً لارادة هذين المؤتمرين ، يقرر مجلس مفوضي الشعب المبادىء الآتية ، اساساً لخطته في معالجة مسألة القوميات :

١ — مساواة شعوب روسيا وتمتع كل منها بسيادة نفسه .

٢ — حق شعوب روسيا في تقرير مصيرها بملء حريتها واختيارها ، الى درجة الانفصال وتشكيل دولة مستقلة .

٣ — الغاء جميع الامتيازات والتحريمات الناشئة عن سبب قومي او ديني .

٤ — حق الاقليات القومية والجنسيات المختلفة القاطنة في اراضي روسيا بالتطور والرقي الحر . »

ويلي ذلك البيان ، النداء الرائع الذي وجهته الحكومة السوفياتية الى مسلمي روسيا والشرق بأسره ، بتوقيع لينين رئيس مفوضي الشعب وستالين مفوض الشعب للقوميات ، وهذا نصه كما نشرته جريدة البرافدا في عددها المائة والسادس والتسعين ، الصادر في ٥ كانون الاول سنة ١٩١٧ :

« ايها الرفاق ، ايها الاخوان !

تجري في روسيا حوادث خطيرة . فالحرب الدامية التي أعلنت لاقتسام البلاد الاجنبية قد قاربت نهايتها . وسلطة الطغاة الذين استعبدوا شعوب العالم أخذت تنهار . والبناء القديم القائم على الاستعباد والرق يتزعزع تحت ضربات الثورة الروسية . وعالم التحكم والاضطهاد يلفظ آخر أنفاسه ، ويولد عالم جديد ، هو عالم المنتجين والمتحررين . وعلى رأس هذه الثورة تقوم

حكومة العمال والفلاحين في روسيا ، وهي مجلس مفوضي الشعب .

ان روسيا بأجمعها مغطاة بشبكة من مجالس السوفيات ، مجالس مندوبي العمال والجنود والفلاحين ! والسلطة في البلاد هي بأيدي الشعب . والشعب العامل في روسيا ليست له سوى رغبة واحدة : هي الوصول الى سلم شريف ، ومساعدة الشعوب المضطهَدة في العالم للحصول على حريتها .

وليست روسيا وحيدة في نضالها لأجل هذه الغاية المقدسة . فالنداء العظيم الذي أرسلته الثورة الروسية في سبيل التحرر ، يردده جميع الكادحين في الغرب والشرق . وشعوب اوربا التي انهكتها الحرب تمد لنا يدها وتعمل لأجل السلام . ويرفع العمال والجنود في الغرب عَلَم الاشتراكية ويهاجمون حصون الاستعمار . وبلاد الشرق التي يضطهدها طغاة اوربا « المستثمرون » منذ قرون ، أخذت تهاجم الاستعباد البغيض متنادية الى النضال والتحرر .

ان سيطرة الرأسمال ، المبنية على النهب والطغيان ، تنهار وتتداعى ، والارض تتزلزل تحت أقدام الطغاة المستعمرين .

أمام جميع هذه الحوادث الكبرى ، نوجه اليكم نداءنا ايها المسلمون الكادحون في روسيا وفي الشرق .

أيها المسلمون في روسيا ! أيها التتر والقرغيز والسارت والاتراك والجيجان والقوقاز والجبليون ، أينما كنتم ، في مناطق نهر الفولغا أو في القرم ، في سيبريا أو تركستان أو القفقاس ، أنتم الذين هدم مضطهدو روسيا وقياصرتها مساجدكم ومعابدكم ، وداسوا معتقداتكم وتقاليدكم ، اننا نتوجه اليكم جميعاً قائلين :

انكم منذ الآن ، أحرار في معتقداتكم وعاداتكم ومؤسساتكم القومية والثقافية ، ولا يجوز الاعتداء عليها بشكل من الاشكال. نظموا حياتكم القومية بحرية تامة ودون أي اعتراض . ان لكم ملء الحق في ذلك ! اعلموا ان حقوقكم وحقوق الشعوب كلها في روسيا محترمة ، يحميها مجموع قوى الثورة ومنظماتها ومجالس السوفيات التي يؤلفها مندوبو العمال والجنود والفلاحين !

فأيدوا اذن هذه الثورة وحكومتها التي تتمتع بالسلطات الكاملة .

أيها المسلمون في الشرق ! ايها العجم والاتراك والعرب والهنود ، أنتم الذين كانت حياتكم وأموالكم وحرياتكم واوطانكم ، طوال القرون ، سلعة بين أيدي طغاة اوربا الشرهين ، انتم الذين يهددكم القرصان المستعمرون الذين اعلنوا الحرب لتجزئة أوطانكم ، اننا نتوجه اليكم جميعاً قائلين :

اننا نعلن بأن المعاهدات السرية ، المتعلقة بالحاق القسطنطينية ، التي عقدها القيصر المخلوع عن العرش ، والتي أيدتها وصادقت عليها حكومة كيرنسكي الساقطة ايضاً ، قد مزقتها اليوم وألغتها الجمهورية الروسية وحكومتها . ان مجلس مفوضي الشعب يعلن أنه يرفض الحاق اراضي الآخرين ، وان القسطنطينية يجب ان تبقى في أيدي المسلمين .

اننا نعلن أن المعاهدات المتعلقة بتجزئة العجم قد مُزقت وأُلغيت . وفي اللحظة التي تنتهي فيها الحرب ، تُستدعى الجيوش الموجودة في العجم ، ويؤمّن للفرس حقهم في تقرير مصيرهم

بحرية تامة .

اننا نعلن أن المعاهدة المتعلقة بتجزئة تركيا والحاق ارمينيا قد مُزقت والغيت . وفي اللحظة التي تنتهي فيها الحرب ، يؤمّن للارمن حق تقرير مصيرهم السياسي بحرية تامة .

ان خطر الاستعباد لا يأتيكم من روسيا ومن حكومتها الثورية ، بل من طغاة الاستعمار الذين اشعلوا نار الحرب الحاضرة لأقتسام بلادكم ، هؤلاء الذين يجعلون من اوطانكم مستعمرات نهبوها وامتصوا خيراتها .

هبوا اذن للقضاء على هؤلاء الطغاة ، مستعبدي بلادكم ، لانه في هذه الايام التي تُزلزل فيها الحرب بنيان العالم القديم المتداعي ، في هذه الايام التي يلتهب فيها العالم بأجمعه كرهاً للغاصبين المستعمرين ، في هذه الايام التي تتحول فيها كل شرارة تمرد الى لهيب ثوري عظيم ، في هذه الايام التي نرى فيها حتى مسلمي الشعوب البعيدة الذين فدحهم نير الاجنبي وأفقرهم وشتتهم ، يثورون على مضطهديهم ومستعبديهم — في هذه الايام لا يمكن السكوت !

فلا تضيعوا اوقاتكم ! تخلصوا من نير المستعبدين الذين اغتصبوا اراضيكم خلال مئات السنين . لا تدعوهم بعد الآن ينهبون بيوتكم ! يجب ان تكونوا انتم انفسكم أسياد بلادكم ! يجب ان تُنظموا أنتم بأنفسكم حياتكم كما تريدون ! فذلك من حقكم ، لان مصيركم هو بين أيديكم !

أيها الرفاق ، أيها الاخوان !

اننا نسير نحو سلام ديموقراطي شريف بعزيمة قوية وقدم ثابتة .
اننا نحمل في طيات علمنا ، التحرر لجميع الشعوب المظلومة في العالم .

أيها المسلمون في روسيا ! ويا ايها المسلمون في الشرق !
في هذه الطريق التي نسير عليها ، نحو تجديد العالم ، ننتظر منكم التأييد والمساعدة . »

وهكذا سجلت حكومة الثورة في بيان رسمي ، ونداء تاريخي ، مبادئها الاساسية في معالجة المسألة الوطنية ، هذه المبادىء التي طالما نادى بها قادة الثورة ، بعد ان عكفوا السنين الطوال على درسها وتمحيصها واكتشاف السبل العلمية القويمة المؤدية الى تحقيقها . وظاهرٌ انّ قوام هذه المبادىء ، هو اولاً حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبملء اختيارها ، هذا الحق الذي لا يمكن انتزاعه او الانتقاص منه ، والذي يعطي الجمهوريات السوفياتية حق الانفصال التام عن اخواتها وتأليف دول مستقلة تمام الاستقلال ، وثانياً تساوي الشعوب وتمتع كل منها بسيادة نفسه ، فلا امتياز لشعب على شعب ، او لقومية على غيرها ، او لاكثرية على اقلية ، او لجنس او دين على جنس او دين آخر ، بل الجميع متساوون ولهم حقوق متعادلة في انماء خصائصهم ومزاياهم القومية وفي التمتع بحريتهم السياسية وسيادتهم الوطنية ، مهما قل عددهم او ضعف شأنهم او تأخرت منزلتهم في سلم الرقي الاجتماعي .

ومن ثم كان الاتحاد الاختياري الحر بين شعوب روسيا

اساساً لنشاطها السياسي ، وقد بادرت حكومة روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية لتحقيق هذا الغرض فاتخذت تدابير اشتراعية مختلفة تضمن لتلك الشعوب حريتها الكاملة في التطور القومي ، واعترفت بجمهوريات اوكرانيا وبيلوروسيا واذربيجان وارمينيا وجيورجيا وغيرها دولاً ذات سيادة وطنية ، كما اعترفت باستقلال بعض الدول التي كانت ملحقة بروسيا القيصرية استقلالاً تاماً كدولتي فنلندا وبولونيا .

وقد تمثل حرص الحكومة الروسية السوفياتية على احترام الحرية الوطنية التي منحتها ثورة تشرين للشعوب الرازحة تحت النير القيصري ، في القرار الذي قضت فيه بسحب الجيوش الروسية من ايران ، وفي المرسوم الذي منحت فيه ارمينيا التركية حقها المطلق في تقرير مصيرها .

وفي المؤتمر الثالث لمجالس السوفيات في روسيا ، وافق المجتمعون ، في ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩١٨ ، على « اعلان حقوق الشعب العامل المستثمَر » الذي قضى بأن « حكومة السوفيات في روسيا هي حكومة قائمة على مبدأ الاتحاد الحر بين امم حرة » . وفي ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩١٨ اتخذ هذا المؤتمر نفسه قراراً هاماً بصدد الانظمة التي ينبغي السير عليها ، وعهد الى اللجنة التنفيذية المركزية للمؤتمر ، بوضع المبادىء الاساسية لدستور جمهورية روسيا الاتحادية ، فوضعت اللجنة هذا الدستور واقره المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات في روسيا ، وكان اهم المبادىء التي اقرها هذا الدستور مبدأ الاتحاد الحر

بين الجمهوريات الاشتراكية المتحررة من الاستعمار القيصري والمتمتعة باستقلالها وسيادتها الكاملة .

وقد ساعد التنظيم الاتحادي بين الشعوب السوفياتية ، على العناية بالثقافة القومية لدى هذه الشعوب التي كانت تقف على درجات متفاوتة من سلم الحضارة والتطور الاقتصادي والسياسي ، وقوّى شعورها القومي ، وبَعَث الحياة القومية فيها ، وحفَزها الى اختيار رجال الحكم والادارة فيها من ابنائها انفسهم . ولم يكن هذا بالامر اليسير بالنسبة لبعض القوميات المتأخرة التي كانت الثقافة منحصرة فيها بين عدد محدود من ابناء الطبقة الاقطاعية الذين وقف اكثرهم موقف العداء من الثورة الاشتراكية .

وفي شهر نيسان من عام ١٩١٨ وجه مفوض الشعب للقوميات الى المجالس السوفياتية في قازان واوفا واورنبورغ وايكاتيرنبورغ وتركستان وغيرها ، رسالة اصبحت بمثابة دستور لاستقلال القوميات في نطاق الاتحاد السوفياتي . وقد تحدث الرفيق ستالين في هذه الرسالة التاريخية عن السياسة القومية التي تنتهجها الحكومة السوفياتية فقال : « ان سياسة السلطة السوفياتية تنهج نهجاً قويماً ، وبفضل هذه السياسة القومية القويمة وحدها استطاعت السلطة السوفياتية ان تشق طريقاً الى اقاصي البلاد والمناطق المجهولة فيها ، وان تُدرب على الحياة السياسية القومية اشد الجماهير تأخراً واكثرها تنوعاً ، وان تربط هذه الجماهير بالمركز بروابط مختلفة ، وتلك مسألة لم تحلها حكومة في العالم ، بل ان حكومات العالم لم تضعها ابداً موضع الاهتمام لانها

تخشى ان تضعها مثل هذا الموضع » .

وهكذا اتسمت المرحلة الاولى من مراحل بناء الدولة السوفياتية بسمة تحرير الامم المضطهدة ، وجلبها الى ميدان الحضارة ، وتنمية الحياة الاجتماعية فيها ، وباعلان المبادىء التي يجب ان تُتخذ اساساً لاتحاد الجمهوريات السوفياتية المستقلة ، وبخلق الاسباب التي تسمح للشعوب المختلفة بأن تحقق عملياً اتحادها الاختياري .

التحالف في سبيل الاستقلال والحرية

حاول اعداء النظام السوفياتي استغلال السياسة القومية الاستقلالية التي اعتنقتها الشعوب السوفياتية ، وجعلها وسيلة للتفرقة بين هذه الشعوب لا سبباً من اسباب اتحادها ، فوجه مفوض الشعب للشؤون القومية ، في نيسان سنة ١٩١٨ ، رسالة الى المجالس السوفياتية في المناطق الشرقية ، يحذرهم فيها من اساءة فهم المسألة القومية ، ومن الوقوع في الشراك التي ينصبها خصوم الثورة الاشتراكية ، الذين يريدون ان يجعلوا من استقلال الجمهوريات السوفياتية وسيلة لاستعباد جماهيرها العاملة ، ثم قال : « ان واجب سلطة المجالس السوفياتية ان تؤيد هذا الاستقلال لا ان تنكره ، على ان تكون المجالس السوفياتية المحلية اساساً له . فهكذا ، وهكذا فقط ، تصبح السلطة شعبية ، عزيزة على الجماهير . وبتعبير آخر : ان الاستقلال يجب ان يضمن السلطة للطبقات الشعبية في امة من الامم لا لطبقاتها العليا » .

وكان النظام السوفياتي لا يزال يناضل ، خلال ذلك ، من اجل بقائه . فقوى التدخل الاجنبي والحرس الابيض ، كانت لا تفتأ تنقضّ بثقلها الفادح على الجمهوريات الاشتراكية الناشئة . حتى اتضح للجميع ، ان هذه الجمهوريات لن تستطيع المحافظة على نظامها السوفياتي الا اذا اتحدت وتعاونت ، عسكرياً واقتصادياً ، على صد الخطر المحدق بها . وما زالت هذه الفكرة تنمو وتنضج حتى اصبحت عقيدة راسخة لدى جميع القوميات .

كانت السلطة السوفياتية الناشئة قد ناشدت الحلفاء ، لما صار اليها حكم البلاد ، بأن يعقدوا مؤتمراً للسلام يضع حداً للمجزرة العالمية . ولكن دول الحلفاء تجاهلت هذا الاقتراح تجاهلاً تاماً ، فلم تر الحكومة السوفياتية بدّاً ، من المبادرة الى عقد صلح منفرد مع المانيا ، تنازلت فيه عن ريغا وولايات البلطيق ، حرصاً على حياة شعبها وبقاء نظامها . على أنها لم تكد تتمتع بالسلم الذي تنشده ، حتى تألب عليها القواد القيصريون وأشياع العهد السابق ، تناصرهم وتشد أزرهم دول اجنبية مختلفة . وهكذا احتدمت الحرب الاهلية في صيف سنة ١٩١٨ ، بمساعدة الدول الاجنبية ، واستمرت اكثر من سنتين ، فهبطت الجنود البريطانية اركنجل في الشمال وأقامت فيها حكومة بيضاء ، وأعانت حكومتا باريس ولندن الجنرال القيصري دنيكين ، وافتتح الجيش الالماني اوكرانيا بالتعاون مع قائد روسي يدعى كرسنوف ، وعسكرت الجحافل الاميركية واليابانية في الشرق الاقصى لمساعدة حكومة بيضاء

يتزعمها الاميرال كلتشاك .

كانت جميع هذه الاحداث تدل على ضرورة توحيد جهود الشعوب السوفياتية ، وتأليف جبهة واحدة لنضال عدوها المشترك ، عدوها الداخلي والخارجي الذي ينقضّ بضراوة لتحطيم النظام السوفياتي العزيز على الجمهوريات والقوميات المختلفة . وكانت جمهورية اوكرانيا اسبق اخواتها الى تحقيق هذه الفكرة الملحّة ، فأصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لمجالس السوفيات فيها ، بياناً قالت فيه : « بما ان العدو الذي نجابهه هو ذات العدو الذي تجابهه جميع الجمهوريات السوفياتية ، فمن الواجب ان تناضل هذه الجمهوريات كلها نضالاً موحداً مشتركاً ، كما ان موارد الجمهوريات السوفياتية ينبغي لها ان تنظم حسب خطة عامة » وينتهي هذا البيان بالقرارين التاليين :

١ – يجب ان يكون النضال المسلح ضد اعداء الجمهوريات السوفياتية ، نضالاً موحداً في جميع هذه الجمهوريات .

٢ – يجب ان تُحشد جميع الموارد المادية الضرورية للقيام بهذا النضال حول مركز موحد لجميع الجمهوريات .

ثم كلفت اللجنة المركزية لمجالس السوفيات في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية ، مكتب رئاستها ، دعوة اللجان التنفيذية المركزية لجميع الجمهوريات السوفياتية ، لوضع الاسس اللازمة لتنظيم جبهة موحدة للنضال الثوري .

وما لبثت بقية الجمهوريات ان اتخذت قرارات مشابهة لقرار جمهورية اوكرانيا ، تؤيد كلها فكرة الاتحاد الوثيق

بين الجمهوريات السوفياتية وتدل على الاقتناع بضرورته . وهذا مثلاً ، القرار الذي اتخذه بهذا الشأن ، المؤتمر الاول لمجالس السوفيات في جمهورية بيلوروسيا : « ان بيلوروسيا السوفياتية التي تألفت بملء حريتها على انقاض روسيا القيصرية الاقطاعية ، ترى من الضرورة اقامة علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع اختها الكبرى ، جمهورية روسيا السوفياتية ، التي قدمت الى جمهورية بيلوروسيا مساعدة فعالة لانهاض اقتصادها المخرّب . »

ويُلاحظ في هذه الحركة الرامية الى اتحاد الشعوب السوفياتية امران اساسيان : اولا ان الجمهوريات الاشتراكية المستقلة هي التي رغبت من تلقاء نفسها في الاتحاد مع شقيقاتها ، لتؤلف جميعاً جبهة موحدة تناضل عدوها المشترك . ثانياً ان القرارات التي اتخذتها الجمهوريات السوفياتية بصدد اتحادها كانت ترسم شكل هذا الاتحاد القائم على اختيارها المطلق وعلى مساواتها في الحقوق .

كان الوضع السائد يومذاك ، يقضي اذن بان تتحد الشعوب السوفياتية اتحاداً عسكرياً وسياسياً . وكانت طلبات المساعدة والرغبة في التعاون والاتحاد لا تفتأ ترد على جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية من جميع الجمهوريات السوفياتية المستقلة . فأصدرت اللجنة التنفيذية المركزية لمجالس السوفيات في روسيا ، بتاريخ ١ حزيران سنة ١٩١٩ ، مرسوماً بيّن حقيقة هذا الوضع ، وقال ان اعداء الثورة القيصريين والرأسماليين يحاولون القضاء على سلطة العمال والفلاحين بهجوم عام يقومون به على جميع

الجبهات ، « وان خير جواب على هذه المحاولة التي ترمي الى اعادة عشرات الملايين من العمال والفلاحين الروس والاوكرانيين والليتونيين والليتوانيين والبيلوروسيين والكريميين الى وهدة العبودية . هو ان تتحد قوى هؤلاء النضالية اتحاداً وثيقاً ، وان تتمركز قيادتهم الحربية في كفاحهم المستميت » .

وقد حل هذا المرسوم حلًا عملياً قضية توحيد الجمهوريات السوفياتية وتنظيم التعاون بينها ، فأشار بتوحيد منظماتها العسكرية وقيادتها الحربية وادارة سكك الحديد فيها ، كما نوه بضرورة توحيد نشاطها الاقتصادي في ميادين الصناعة والمالية والعمل . فامتازت المرحلة التالية من مراحل الحياة القومية في البلاد السوفياتية ، بتطبيق هذه التدابير الرامية الى تنسيق جهود الجمهوريات الاشتراكية المختلفة ، بواسطة اتفاقات ومعاهدات تعقد بينها . وعلى الاسس الراسخة التي وضعتها هذه الاتفاقات والمعاهدات ، بدأت تنشأ بين الجمهورية الاشتراكية وبين باقي الجمهوريات صلات متينة من الاخاء الخالص والصداقة الصحيحة القائمة على الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق .

في ٢٨ ايلول سنة ١٩٢٠ وقعت حكومة اوكرانيا وحكومة روسيا اول معاهدة عقدت بين الجمهوريات الاشتراكية ، وفيما يلي نص هذه المعاهدة التي صدقتها مجالس السوفيات في كل من الجمهوريتين :

« ان حكومة جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية ، وحكومة اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، بناء على حق

الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وبملء ارادتها ، هذا الحق الذي اعلنته الثورة البروليتارية الكبرى ، وبعد اعترافها باستقلال كل منهما وبسيادته التامة ، ونظراً لاقتناعها بضرورة حشد قواهما للدفاع عن نفسيهما ولتبادل التعاون في البناء الاقتصادي ، قررتا عقد هذه المعاهدة بينهما :

المادة الاولى – ان جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، تعقدان فيما بينهما تحالفاً عسكرياً واقتصادياً .

المادة الثانية – ان هاتين الدولتين اتفقتا على ان تعلنا ان جميع الاتفاقات التي تعقدانها في المستقبل مع الدول الاخرى ، سيكون شرطها الاساسي وحدة مصالح عمال وفلاحي الجمهوريتين اللتين تعقدان هذا التحالف . وان وجود اراضي اوكرانيا ، سابقاً ، تحت سيطرة الامبراطورية الروسية ، لا يفرض على جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اي تنازل من هذا القبيل نحو اي كان .

المادة الثالثة – تقرر الحكومتان المتعاقدتان ، من اجل بلوغ الهدف المبيّن في المادة الاولى ، توحيد المفوضيات الآتية في كل منهما : الحرب والبحرية ، المجلس الاعلى للاقتصاد الوطني ، التجارة الخارجية ، المالية ، العمل ، طرق المواصلات ، الخطوط التلفونية .

المادة الرابعة – ان مفوضيات الشعب المتحدة تؤلف جزءاً من مجلس مفوضي الشعب في جمهورية روسيا الاشتراكية

الاتحادية السوفياتية ، ويكون لها في مجلس مفوضي الشعب في جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ممثلون تخضع اعمالهم لمراقبة ومصادقة اللجنة التنفيذية المركزية ومؤتمر المجالس السوفياتية في اوكرانيا .

المادة الخامسة — ان قاعدة تنظيم المفوضيات المتحدة الداخلي وشكل هذا التنظيم ، تعينها اتفاقات خاصة تُعقد بين الحكومتين .

المادة السادسة — يقوم بادارة المفوضيات المتحدة وبمراقبة اعمالها ، مؤتمر مجالس السوفيات في روسيا واللجنة التنفيذية المركزية فيها ، هاتان المؤسستان اللتان سيشترك في تأليفهما ممثلو جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية وفقاً لقرار مؤتمر المجالس السوفياتية في روسيا » .

وما كادت تُعقد هذه المعاهدة ، حتى تتابعت معاهدات التحالف المماثلة لها ، روحاً ونصاً ، بين روسيا وبقية الجمهوريات السوفياتية . فعقدت في ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٠ معاهدة مع جمهورية اذربيجان ، وفي ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢١ مع جمهورية بيلوروسيا ، وفي ٢١ ايار سنة ١٩٢١ مع جمهورية جيورجيا ، الخ ... فهيأ التحالف السياسي والعسكري بين هذه الجمهوريات الناشئة ، سبل انتصارها النهائي في الحرب الاهلية ، وحرب التدخل الاجنبي ، والمحافظة على استقلالها السياسي ، وتوطيد الحكم السوفياتي في بلادها .

التعاون لازالة التأخر الموروث

كان من الممكن ان تأخذ صلات التحالف بين الجمهوريات السوفياتية ، بعد ان صدت الخطر عنها ووطدت استقلالها ، احد شكلين متضادين ، فاما ان تتجه نحو تقارب اوثق فأوثق بين شعوبها ، واما ان تجنح الى التفكك حتى تتلاشى تماماً . ولكن الجماهير الشعبية في جميع البلاد السوفياتية كانت لا تفتأ تطالب بتوثيق اواصر التعاون والتقارب بينها وبين الشعب الروسي ، لا سيما وقد اخذت مشاكل بناء الاقتصاد الوطني ، وتنظيم القوى المنتجة ، اهمية خاصة كانت تتعاظم باستمرار في حياة الجمهوريات السوفياتية ، وتتطلب تعاوناً اقوى واتحاداً اوثق بين شعوبها . كان العمال والفلاحون والمثقفون من جميع انحاء الوطن الاشتراكي ، يرون بحق ، ان قيادة لينين وستالين ورفاقهما هي التي ستساعدهما على بلوغ اهدافهم المقدسة في التحرر الوطني الكامل والتخلص الى الابد من نير العبودية .

والواقع ان الفضل الاكبر في حل المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي ، يعود الى الحزب البولشفي الذي لم يُقصر جهدَه على اضرام الثورة التي حررت الانسان وحررت الشعوب على سدس الكرة الارضية ، بل ظل يناضل بقيادة لينين وستالين في سبيل المبادىء الاشتراكية ، وتوفير الشروط اللازمة لتحقيقها على وجهها الاكمل في جميع ميادين الحياة ، وفي طليعتها ميدان الحياة القومية التي دخلت بعد انهيار الدولة القيصرية ، وتحرر الشعوب التابعة لها ، في طور جديد ، هو الذي اقتضى ، اكثر من اي شيء آخر ، تعاون هذه الشعوب واتحادها .

وقد رسم ستالين ، يومذاك ، معالم هذا الطور في التقرير الكبير الذي القاه أمام المؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي في ١٠ آذار سنة ١٩٢١ ، فقال ان المسألة الوطنية قد اجتازت خلال التطور التاريخي ثلاثة مراحل :

اولاً مرحلة تصفية الاقطاعية في الغرب — في انكلترا وفرنسا وايطاليا وبصورة جزئية في المانيا — التي التقت بوجه عام ، بظهور الدول الممركزة ، فكان من نتيجة ذلك ان الامم ، خلال تطورها ، اتخذت شكل الدولة . على ان تلك الدول لم تعرف الاضطهاد القومي ، لانه لم يكن فيها ، الى جانب القومية الرئيسية ، جماعات قومية ذات اهمية تذكر . اما في شرقي اوربا — في المجر والنمسا وروسيا — فان تكوّن القوميات وتصفية التجزئة الاقطاعية ، لم يرافق ، في الزمن ، تكوّن الدول الممركزة ، لان النظام الرأسمالي لم يكن قد نشأ في

هذه البلاد، او كان في دور نشوئه الاول، فظهرت فيها دول مؤلفة من شعوب عديدة متأخرة، تسيطر عليها من الناحيتين السياسية والاقتصادية، امة واحدة اكثر تقدماً وتطوراً، فكانت هذه الدول ذات القوميات المتعددة، موطن الاضطهاد القومي، وعنها نشأت المسألة الوطنية.

ثانياً – المرحلة المرتبطة بظهور الاستعمار. فان الرأسمالية التي تسعى دائماً الى افتتاح الاسواق التجارية والسيطرة على وسائل المواصلات والحصول على منابع المواد الاولية، قد تجاوزت في سعيها هذا نطاق بلادها. الى بلاد اخرى فرضت عليها سلطانها، فانقلبت الدول القومية القديمة في الغرب الى دول استعمارية ذات قوميات متعددة، واصبحت مسرحاً جديداً للاضطهاد القومي، بعد ان كان هذا الاضطهاد منحصراً في دول اوربا الشرقية. وبذلك تحولت المسألة الوطنية، من مسألة داخلية في دولة واحدة، الى مسألة تهم عدداً كبيراً من الدول والقوميات.. تحولت الى حرب مستمرة بين الدول الاستعمارية التي تتنازع السيطرة على الشعوب المضطهَدة من جهة، ومن جهة ثانية الى حرب على الدول المسيطرة تخوضها الشعوب المضطهَدة التي تتسع حركة نضالها وتتوثق يوماً فيوماً حتى تؤلف جبهة مشتركة واحدة.

ثالثاً – المرحلة التي بدأت مع الثورة الاشتراكية، هذه الثورة التي قضت على الاستعمار القيصري واقامت النظام الوحيد القادر على حل المسألة الوطنية – اي النظام الوحيد القادر على

خلق الشروط التي تؤمّن تجاور مختلف الشعوب والقوميات ، وعيشها جنباً الى جنب بأمن وسلام ، وتوطيد التعاون الاخوي بينها – لانه النظام الوحيد الذي أزال الاسباب الاقتصادية التي تدفع الدول الرأسمالية الى الاعتداء على غيرها ، والسيطرة على مقدرات الشعوب الضعيفة .

وخلص الرفيق ستالين الى تعيين واجبات الحزب الشيوعي البولشفي في هذه المرحلة الجديدة من مراحل القضية الوطنية ، فقال : « صحيح انه لم يبق بعد قيام النظام السوفياتي في روسيا وفي الجمهوريات المرتبطة بها ، قوميات سائدة وقوميات مسودة ، لم يبق بلاد مسيطرة ولا مستعمرات ، لم يبق مستثمَرون ولا مستثمِرون ، ولكن لا تزال هنالك ، مع ذلك ، قضية قومية تحتاج الى حل ، لا تزال امامنا مهمة كبرى ، تقضي علينا برفع عبء الماضي الثقيل الذي ترزح تحته القوميات التي كانت تعاني الاضطهاد القيصري . فهذه القوميات تبرز اليوم من جديد ، وهي تتمتع بحقوق متساوية ، ولديها امكانيات متعادلة للتطور والتقدم ، ولكنها لا تزال على شيء من التفاوت الذي ورثته من التاريخ بسبب تأخرها الاقتصادي والسياسي والثقافي . لقد ورث الاتحاد السوفياتي من الماضي قومية اكثر تقدماً من القوميات الاخرى ، من الوجهة السياسية والصناعية ، فيجب القضاء على هذا التفاوت ، بتقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية والثقافية للقوميات المتأخرة ، حتى يتاح لها ان تلحق بروسيا المركزية من ناحية تكوين الدولة ، ومن الناحيتين الثقافية والاقتصادية » .

وقد وافق مؤتمر الحزب الشيوعي الروسي على تقرير ستالين واتخذ قراراً هاماً بهذا الشأن جاء فيه :

« ان مهمة الحزب الشيوعي في الوقت الحاضر ، هي ان يساعد الجماهير العاملة في الشعوب غير الروسية على اللحاق بروسيا المركزية ، اي ان يساعدها على تحقيق ما يلي :

أ – ان تُنمي هذه الشعوب الحكم السوفياتي في بلادها ، وتوطده ، في اشكال مطابقة لحياتها القومية وملائمة لظروفها الخاصة.

ب – ان تُنظم مجالسها الادارية ومؤسساتها الاقتصادية وهيئات الحكم فيها ، وتوطدها ، وتساعدها على ان تؤدي اعمالها باللغة القومية ، وعلى ان يقوم بشؤونها اناس من اهل البلاد يعرفون ظروف الحياة فيها وحاجات سكانها وحالاتهم النفسية .

ج – ان تُطور صحافتها ومعارفها ، ودور التمثيل والنوادي ، وجميع المؤسسات التعليمية والثقافية ، باللغة القومية .

د – ان تؤسس شبكة واسعة من المدارس وحلقات التدريس ، لاجل التعليم العام ، ولاجل التعليم الحرفي ، باللغة القومية » .

ان هذه السياسة القومية القائمة على احترام حقوق الشعوب التي كانت تخضع لروسيا القيصرية ، بل على السعي لتأمين هذه الحقوق وتوسيعها وحمايتها ، والحريصة على بعث الخصائص المحلية والتقاليد الوطنية والشعور القومي ورفع المستوى الثقافي والاقتصادي لدى كل شعب منها ، بعد الاعتراف باستقلاله وكيانه وسيادته التامة ، دون قيد او شرط ، سواء اكان كبيراً ام صغيراً قوياً ام ضعيفاً متقدماً ام متأخراً – هي التي مهدت طريق الاتحاد

الشريف امام الجمهوريات السوفياتية ، لانه في مثل هذه الحالة فقط ، وعلى هذه الاسس وحدها ، يمكن ان تقف الشعوب المتجاورة او المرتبط بعضها ببعض ، على قدم المساواة ، في كل اتفاق يُعقد بينهما .. يمكن ان يمد واحدُها يده للآخر ، لا مهاجماً ولا مدافعاً ، لا طامعاً ولا حذراً ، بل كما يبسط الاخ يده لاخيه ، ليتحدا اتحاداً كريماً لا غابن فيه ولا مغبون .

ان هذه السياسة القويمة هي التي حفزت الجمهوريات السوفياتية الى السير باطمئنان كبير وثقة وطيدة ، نحو تعاون اوثق مع الشعب الروسي ، وهي التي أملت عليها ، مثلاً ، القرار الجريء الذي اتخذته في مطلع سنة ١٩٢٢ يوم دُعيت الى الاشتراك في المؤتمر الاقتصادي الاوربي في جين ، والذي قالت فيه : « ان ممثلي جمهوريات اذربيجان وارمينيا وبيلوروسيا وجيورجيا واوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بخارى الشعبية السوفياتية ، وجمهورية الشرق الاقصى ، وجمهورية خوارزم السوفياتية ، بعد ان بحثوا قضية تمثيل مصالح بلادهم في المؤتمر الاقتصادي الاوربي الذي سيعقد في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٢ ، ونظراً لصلات الاخاء والتحالف الوثيق التي تربط جميع الجمهوريات المستقلة التي يمثلونها ، بجمهورية روسيا الاتحادية السوفياتية ، وحرصاً على صيانة مصالح هذه الجمهوريات في المؤتمر المذكور — قرروا ان يعهدوا الى جمهورية روسيا بتمثيل بلادهم في هذا المؤتمر والدفاع عن مصالحها فيه ، وبان تعقد وتوقع باسمها مقرراته وجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية المتعلقة به ، مع

الدول الممثلة فيه ومع جميع الدول الاخرى ، وبان تتخذ جميع التدابير التي ترتأيها في هذا الشأن » .

وهكذا ادى التعاون بين الجمهوريات السوفياتية ، الى انشائها جبهة ديبلوماسية موحدة . فقد هيأ هذا التعاون بتطوره الطبيعي المستمر ، الشروط اللازمة للانتقال الى شكل اعلى من اشكال الاتحاد : لم تبق المعاهدات والاتفاقات الماضية كافية لحل المسائل السياسية والاقتصادية التي وضعتها الحياة امام الجمهوريات السوفياتية ، بعد انتقالها الى مرحلة البناء في عهد السلم ، هذا السلم الذي تحدق به الدسائس والمؤامرات من كل صوب ، بل اصبحت الحاجة الملحة تقضي بان تؤلف الجمهوريات السوفياتية دولة اتحادية .

ولا بد من ان ننوه هنا بالدور الذي مثله اتحاد القفقاس في انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . ففي ١٢ آذار سنة ١٩٢٢ عقدت جمهوريات جيورجيا وارمينيا واذربيجان ، معاهدة انشىء بموجبها الاتحاد الاشتراكي لجمهوريات القفقاس السوفياتية . وفي ١٣ كانون الاول من السنة نفسها ، تحول هذا الاتحاد ، في المؤتمر الاول لمجالس السوفيات في بلاد القفقاس ، الى جمهورية اشتراكية اتحادية سوفياتية للقفقاس . فأظهر هذا المثل بجلاء ان جماهير العمال والفلاحين والمثقفين تتطلع الى الاتحاد ، وان مصالحها ، التي لا يمكن ان تتناقض ، تتفق كل الاتفاق .

منذ عصور وابناء القوميات المختلفة في بلاد القفقاس ، شأنهم في جميع العالم ، يكافح بعضهم بعضاً باستمرار . ومن الواضح ان

استعمار روسيا بلاد القفقاس لم يحمل الى شعوبها الحياة الآمنة المطمئنة ، بل كانت الحكومة القيصرية ، على العكس ، تشجع المذابح التي يقوم بها الاذربيجانيون في ارمينيا ، والمذابح التي يقوم بها الارمن في اذربيجان . فقد كان الاختلاف والتطاحن الدائم بين القوميات ، احدى الوسائل التي تتذرع بها حكومة القياصرة لتوطيد حكمها فيما تزعم .

فلما كانت ثورة شباط سنة ١٩١٧ البرجوازية تولى الموسافاتيست الحكم في اذربيجان ، والمنشفيك في جيورجيا ، والطاشناق في ارمينيا ، فتطلعت كل من هذه الحكومات ، اول ما تطلعت ، الى اغتصاب قسم من اراضي جارتيها ، ونظمت حملات التحريض عليهما ، فقامت مجادلات طويلة ومشادات عنيفة حول كل جزء من اراضي الجمهوريات الثلاث . ومن ثم اتجه الرأي ، بعد ثورة تشرين الاشتراكية ، الى ان اتحاد شعوب القفقاس في اتحاد سوفياتي ، هو افضل نظام سياسي يلائم هذه الشعوب ويزيل بسرعة ، والى الابد ، الحقد القومي والحذر الدائم من قلوب ابنائها .

والواقع ان هذا الاتحاد قد ادى لشعوب القفقاس خدمة عظمى ، فقد اظهر لها ، لاول مرة ، انها تستطيع ان تتحد ، وان اتحادها لن يمنع اي شعب منها من انماء مواهبه القومية ، ومن متابعة تطوره في ظل الحرية التامة التي يتمتع بها وبالتعاون مع الشعوب المجاورة له ، هذه الشعوب التي تؤيد حقوقه وتنظر الى تقدمه نظرة التشجيع والغبطة . فطريق الاتحاد بين الشعوب السوفياتية ، كانت الطريق التي تفضي بها الى الاتحاد الديموقراطي

الصحيح ، وقد خطا الاتحاد القفقاسي اول خطوة فيها .

كانت الجمهوريات السوفياتية تجتاز اذن ، مرحلة يمكن ان تُسمى مرحلة اعداد وتركيز الدولة السوفياتية ذات القوميات المتعددة . وقد كان التنظيم الاتحادي حريصاً على تعزيز خصائص العناصر التي تؤلفه ، وكانت شعوب الجمهوريات السوفياتية تسير في الوقت نفسه ، وكلما ازداد بروز خصائصها القومية ، نحو اتحاد اوسع واوثق . وهذا هو معنى كلمة ستالين المشهورة « أن الاتحاد السوفياتي قومي في الشكل وامي في الجوهر » اي ان الفكرة الاشتراكية الانسانية نفسها ، تتجلى في اشكال قومية متعددة ، ويُعبر عنها بلغات مختلفة ، في البلدان السوفياتية الكثيرة . فسكان الاتحاد السوفياتي ، على اختلاف بلدانهم واجناسهم ولغاتهم ، وطنيون صادقو الوطنية ، يحبون بلادهم ، ويحرصون على تقاليدهم وخصائصهم ، ويعتزون بتراثهم الثقافي والقومي ويعملون على متابعته وتكميله ، ولكن حبهم لوطنهم وشعبهم لا يحملهم على بغض الاوطان الاخرى واحتقار شعوبها والرغبة في السيطرة عليها ، بل يعلمهم احترام الاوطان والشعوب المختلفة واحترام حقوقها وخصائصها ، ويدفعهم عند الحاجة ، وفي الظروف الممكنة ، الى مساعدتها والتعاون معها في الدفاع عن مصالحها جميعاً ، وفي السير جنباً الى جنب في مضمار التقدم والحضارة .

تأليف الدولة السوفياتية الاتحادية

ان بلاداً تسودها الروح الثورية ، تمتاز عن غيرها ، ليس بسرعة التطور الاجتماعي فحسب ، بل بسرعة تطورها السياسي ايضاً . وكذلك كان شأن البلاد السوفياتية ، فان مجالس السوفيات في القفقاس وفي اوكرانيا وفي بيلوروسيا ، لم تلبث ان عقدت مؤتمرات عامة أسفرت كلها عن قرار واحد يقضي بتأسيس دولة اتحادية . ثم عالج المؤتمر العاشر لمجالس السوفيات في جمهورية روسيا في شهر كانون الاول سنة ١٩٢٢ هذا الموضوع ، فالقى الرفيق ستالين تقريراً عرض فيه اقتراحات الجمهوريات السوفياتية ، التي جاءت صدى صادقاً للحملة الواسعة التي تقوم بها جماهير العمال والفلاحين والمثقفين في جميع البلاد السوفياتية ، والتي ترمي الى تأليف اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وقال : « ان معنى هذه الحملة ان العلاقات القديمة التي انشأتها جمهورية روسيا الاشتراكية الاتحادية السوفياتية ، بموجب معاهدات ،

بينها وبين بقية الجمهوريات السوفياتية ، قد استنفدت امكانياتها واصبحت غير كافية . معنى هذه الحملة ، انه يجب الانتقال حتماً ، من العلاقات القديمة القائمة على الاتفاقات ، الى علاقات اتحادية اكثر متانة من قبل ، تقضي بانشاء دولة اتحادية واحدة ، ذات منظمات متحدة تعنى بالنظامين التنفيذي والتشريعي ، ولجنة تنفيذية واحدة ، ومجلس يضم مفوضي شعوب الاتحاد . وبالاختصار : ان ما يُقترح الان ، خلال هذه الحملة ، هو ان تتوطد الشؤون التي كانت تتم في الماضي بصورة متقطعة ، في نطاق العلاقات القائمة على الاتفاقات ، فتصبح شؤوناً ثابتة دائمة » .

وبعد مناقشة تقرير الرفيق ستالين بصدد انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اتخذ المؤتمر في ٢٦ كانون الاول سنة ١٩٢٢ القرار التالي :

١ – يعتبر نكتل جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الاتحادية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية القفقاس الاشتراكية السوفياتية الاتحادية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، امراً ملائماً لها .

٢ – ان اساس هذا الاتحاد هو مبدأ الانضمام الحر والمساواة في الحقوق بين جميع الجمهوريات ، مع احتفاظ كل منها بحقها في الانفصال بحرية من هذا الاتحاد .

٣ – يُنتدب وفد من روسيا ليضع بالاشتراك مع وفود اوكرانيا والقفقاس وبيلوروسيا ، مشروع بيان عن انشاء

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية ، مع عرض الاسباب التي تثبت ضرورة تكتل هذه الجمهوريات في دولة اتحادية » .

وقد وضع مندوبو الجمهوريات السوفياتية المطلقو الصلاحية ، في الاجتماع العام الذي عقدوه في ٢٩ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ، مشروع البيان ومشروع معاهدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وعرضوهما على المؤتمر الاول لمجالس السوفيات في جميع الجمهوريات السوفياتية الذي بدأ اعماله في ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٢٢ ، فوافق المؤتمر بالاجماع على مشروع هاتين الوثيقتين التاريخيتين ، وعهد الى اللجنة التنفيذية المركزية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بان تهيء نصها النهائي لعرضه على المؤتمر الثاني لمجالس السوفيات في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومما جاء في نص البيان الذي اعلن انشاء الاتحاد السوفياتي : « ... وهـذا الاتحاد ، بين شعوب ذات حقوق متماثلة ، يظل قائماً على الاختيار المحض ، ولا إمكان فيه لأي اضطهاد قومي ، ولكل جمهورية الحق في ترك الاتحاد اذا شاءت . وقد ترك الباب في الوقت نفسه مفتوحاً ليدخل الاتحاد السوفياتي بالاختيار ، ما قد يتكون في المستقبل من جمهوريات اشتراكية اخرى » .

وهكذا حقق المؤتمر الاول لمجالس السوفيات في جميع الجمهوريات السوفياتية ، عملاً سياسياً عظيماً جمع في دولة اتحادية واحدة جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الاتحادية ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية القفقاس الاشتراكية السوفياتية الاتحادية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية .

وكان قراره خاتمة مرحلة ذات اهمية فريدة ، انشأت في العالم اول دولة سوفياتية متعددة القوميات ، وهي مرحلة عظيمة لا تعطي الارقام والوثائق التي عرضناها ، الا فكرة مصغرة جداً ، عن عظم المهمة التي اضطلع بها ، خلالها ، رجال الدولة السوفياتية . ومما قاله الرفيق ستالين في التقرير الهام الذي ألقاه امام هذا المؤتمر :

« ان هذا اليوم ليسجل انعطافاً كبيراً في تاريخ السلطة السوفياتية ، فهو الحد الفاصل بين المرحلة القديمة التي تخطيناها ، والتي كانت الجمهوريات السوفياتية خلالها ، رغم انها تعمل بائتلاف ، تسير كل منها في ناحيتها ، معنية قبل كل شيء بقضية وجودها — وبين المرحلة الجديدة التي ندشنها الآن ، المرحلة التي تضع حداً للحياة المنعزلة التي كانت تحياها الجمهوريات السوفياتية من قبل ، والتي تتحد فيها هذه الجمهوريات في دولة اتحادية واحدة ، لكي تحارب الخراب الاقتصادي وتظهر عليه . وانها لمرحلة لم تبق السلطة السوفياتية لتفكر فيها بحياتها فقط ، بل تفكر ايضاً بان تتطور الى قوة امية جديدة ، جديرة بأن تترك اثرها في الوضع العالمي ، وقادرة على تغيير هذا الوضع لمصلحة الطبقة العاملة بأسرها » .

•

سجل انشاء « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » ابتداء مرحلة جديدة في تطور الدولة السوفياتية ، بلغت بانتقالها اليها ، درجة اعلى في سيرها الصاعد نحو توطيد النظام السوفياتي .

ولم يكن بالامر اليسير ، جمع عشرات الشعوب التي كانت تخضع للقيصرية الروسية ، في كلّ موحّد ، وتأسيس دولة سوفياتية جديدة على انقاض الدولة الاستعمارية القديمة ، لا سيما وقد حرص مبدعو النظام السوفياتي والمشرفون على تطبيقه وتوطيده ، على ان يوقظوا في الشعوب المختلفة التي تقطن تلك البلاد المترامية ، جميع مطامحها الاجتماعية والقومية والخصائص المحلية التي دفنها الاضطهاد طوال العصور . ولكن هذا الشكل الجديد لتنظيم الدولة ، كان ينمو ويتقدم ، خطوة بعد خطوة ، وسنة بعد اخرى ، في المؤتمرات والمجالس والاجتماعات العامة ، هادفاً الى تنظيم قوى هذه الشعوب وجمعها في كلّ موحّد ، على ان تتوافر الحرية فيه لكل قومية ، وان تتساوى مع غيرها في الحقوق ، وان تنمي ثقافتها الخاصة وفقاً لتراثها التاريخي وحاضرها الحي .

ومن الواضح ، ان بناء صرح جديد للدولة ، عظيم وراسخ الى هذا الحد ، كان يتطلب اكثر ما يتطلب ، اقتناع الشعوب بفائدته وضرورته وامكان تحقيقه لكي تساهم في اقامته . وهنا يبدو الدور الكبير الذي مثله الحزب الشيوعي ، فقد كان بتعاليمه الحكيمة واهدافه النضالية والامثلة التي قدمها بنفسه ، القوة الموجهة التي اضاءت قلوب الجماهير الغفيرة ، وساعدتها على اختيار الطريق المثلى ، واعانتها على السير فيها قُدُماً نحو الهدف العظيم . وكما تبعت الجماهير لينين وستالين ورفاقهما ، ومحضتهم ثقتها ، كان هؤلاء يلجأون الى الجماهير عند كل خطوة جديدة يقومون بها ، وعلى كل مفرق طريق ،

ليعرفوا حاجاتها ورغباتها ويتبينوا رأيها الصريح في كل امر يقدمون عليه .

كان من اللازم ان يقوم صرح الدولة السوفياتية على اساس المركزية الديموقراطية . وكان لينين ينوّه بان التركيز الديموقراطي ، لا يعني بحال من الاحوال ، صب الاشخاص والاشياء والقوميات في قالب واحد ، بحيث تغدو كالبضائع المتشابهة التي يُخرجها مصنع معين . ولا يقاس بشكل من الاشكال ، مع التقيد المفروض من فوق ، بنموذج مصنوع من قبل ، بل هو « الاتحاد في الشيء الرئيسي ، الاساسي ، الجوهري ، والذي لا ينقضه ، بل يعززه ، الاختلاف في الفروع ، والتفاصيل ، والخصائص المحلية ، واساليب العمل ..» ويقول لينين ايضاً : « ان الاتحاد ، اذا تحقق في الحدود المعقولة من الناحية الاقتصادية ، واذا قام على احترام الخصائص المحلية الجدية ، لا يتعارض ابداً مع التركيز الديموقراطي » .

لكن قيمة التركيز الديموقراطي ، وملاءمته مصالح الشعوب المختلفة ، وضرورته لتوطيد النظام السوفياتي ، امور لم يكن من السهل اثباتها ، حالاً ، لجماهير غفيرة ، حديثة عهد بالتحرر من النير القيصري . لقد كانت هذه الجماهير تخشى ، بحق ، العودة الى عبوديتها القديمة ، فكان الشك لا يزال يساورها في نوايا الشعب الروسي الذي لم تعرفه من قبل الا من خلال طغمة من الحكام المستبدين والرأسماليين المستثمرين . وكان اعداء السلطة السوفياتية لا يفتأون يحاولون استغلال ذلك الماضي الاسود ، فيثيرون مخاوف الشعوب السوفياتية بعضها من بعض ، كيما

تنتهج سياسة انفصالية يسهل معها البطش بها منفردة .

ومن ثم سار القادة السوفيات بشعوبهم على نهج سياسة عملية انتقلت بهذه الشعوب ، على التدريج ، من الحكم الذاتي الذي تمتعت به على اثر التحرر من الاستعمار القيصري ، الى التعاون القائم على الاستقلال ، الى العلاقات المؤسسة على اتفاقات ومعاهدات بين الجمهوريات المستقلة ، واخيراً الى تأليف دولة اتحادية . ان كل مرحلة من هذه المراحل الاربع ، مهما كان امدها قصيراً ، قد انتقلت بالشعوب السوفياتية الى درجة اعلى ، وخطت بها خطوة جديدة نحو اتحاد الشعوب . وبهذه الطريقة الحكيمة ، رأى الناس ، ومارسوا عملياً ، كل نظام من انظمة الدولة ، فقدروا بانفسهم ، وبتجربتهم ، محاسنه وعيوبه ، وانتقلوا ، من تلقاء انفسهم ومحض اختيارهم ، الى الدرجة التي تليه ، كيما يوفقوا اكثر من قبل ، بين نظام الحكم ومطالب الحياة .

لقد كان الحزب الشيوعي ، وفي طليعته لينين وستالين ، يعرف ويؤثر هذا النظام الذي انتهت اليه السلطة السوفياتية . ولكن ذلك لم يكن كافياً ، بل كان يجب ان تعرفه ايضاً الجماهير الشعبية في جميع الجمهوريات السوفياتية ، وان تؤثره على غيره من اشكال الحكم ، وتتبناه نظاماً لسلطتها . كان من الواجب ان تصل الجماهير الشعبية الى تأليف الدولة الاتحادية ، من تلقاء نفسها ، وبتجربتها الخاصة ، وهذا ما حققته السياسة اللينينية الستالينية الحكيمة في ميدان الحياة القومية .

قال ستالين : « ان الشعوب السوفياتية التي انتقلت من انهيار

الوحدة الاستعمارية القديمة ، الى نشوء الجمهوريات السوفياتية المستقلة ، قد وصلت اخيراً الى اتحاد اخوي واختياري . ولا ريب في ان هذه الطريق التي اجتازتها الشعوب السوفياتية ، لم تكن طريقاً سهلة ، ولكنها كانت الطريق الوحيدة ، التي تؤدي الى اتحاد الجماهير العاملة في القوميات المختلفة اتحاداً اشتراكياً دائماً » .

لكي تتحد الشعوب ينبغي لها أن تنفصل

لماذا كانت هذه الطريق الشاقة ، المحفوفة بالمصاعب والاخطار ، هي الطريق الوحيدة لاقامة اتحاد صحيح ودائم بين القوميات ؟ ألم يكن في وسع السلطات السوفياتية ان تؤلف ، منذ اللحظة الاولى ، دولة اتحادية ، ما دامت تهدف منذ البدء الى هذا الشكل من اشكال الحكم ؟ لقد قلنا انه لم يكن كافياً ان يريد قادة السلطة لكي يصنعوا ما يريدون ، بل يجب ان يريد الشعب بكامله وان تريد الشعوب باسرها ، وان تتلاءم هذه الارادة مع الوضع الدولي والوضع الداخلي في البلاد . فهذا هو جوهر الديموقراطية السوفياتية التي تهيء الشعب لان يعرف ويريد ، ولان يعمل بهدي معرفته على تحقيق ارادته المستمدة من حاجات بلاده واوضاعها المختلفة . ولكن ثمة مبدأ اساساً آخر في الاتحاد الذي اقامته الشعوب السوفياتية بينها ، هو انه اتحاد اختياري ارادته هذه الشعوب من تلقاء

نفسها ، وبعد انفصال بعضها عن بعض ، على اثر تفكك الوحدة الاستعمارية القديمة ، وانشائها دولاً حرة كل الحرية ومستقلة كل الاستقلال .

وقد كان هذا المبدأ ، مبدأ انفصال الشعوب عن الكلّ الاستعماري الموحّد، وحقها في تقرير مصيرها، بعد ذلك، بملء حريتها واختيارها ، من المبادىء التي طالما أثارت الجدل العنيف بين البلاشفة وبعض الاشتراكيين ، او من يزعمون انهم يدينون بالاشتراكية ، ثم ينكرون على الامم المضطهَدة حق تحررها السياسي من نير الامة السائدة . وقد درس لينين هذه المسألة الهامة في بحث قيم كتبه في اوائل سنة ١٩١٤ رداً على روزالوكسمبورغ ، تحت عنوان « حق الامم في تقرير مصيرها » ، فحللها تحليلاً رائعاً عميقاً أظهر ان الخصائص التاريخية المادية للقضية الوطنية ، توجب على الماركسيين الروس ، بصورة ملحة جداً ، الاعتراف بحق الامم في تقرير مصيرها ، دون اي امتياز لأية امة . فالطبقة العاملة تؤيد البرجوازية في نضالها الوطني ، لمصلحة السلام القومي ، ولكنها تعرف في الوقت نفسه ، ان البرجوازية القومية المستأثرة في كل امة ، لا تستطيع تحقيق هذا السلام كما ينبغي له ، لان كلاً منها تنشد لنفسها امتيازات واستثناءات على حساب الامم الاخرى ، بينما يهدف العمال الى تحقيق المساواة التامة في الحقوق بين جميع الامم ، ويرفضون كل استئثار في القضية الوطنية . ويحدد لينين هذا الموقف الذي يبدو متناقضاً في نظر امثال روزا لوكسمبورغ ، بقوله :

« يقولون لنا ان تأييدكم حق الانفصال يؤدي بكم الى تأييد الوطنية التعصبية لدى الامم المستضعفة . ونحن نجيب : كلا ! ينبغي للبرجوازية هنا أن تقدم ، هي نفسها ، الحل « العملي » ، أما العمال فما عليهم الا ان يستخلصوا ، مبدئياً ، اتجاهين اثنين :

١ — بقدر ما تناضل برجوازية الامة المستضعفة ضد الامة المسيطرة ، نكون نحن ، دائماً وأبداً ، ومهما كانت الظروف ، معها والى جانبها ، بعزيمة لا تعرف الكلل ولا تضاهيها عزيمة ، لأننا أشد أعداء الاضطهاد جرأة واستقامة .

٢ — وبالعكس ، بقدر ما تسعى برجوازية الامة المستضعفة ، لخدمة مصالحها الخاصة وتأمين سلطانها الطبقي ، نكون نحن ضدها .

اي اننا نناضل ضد امتيازات الامة المسيطرة واعمالها التعسفية ، ولا نبدي اي تساهل مع الامة المستضعفة في جريها وراء الامتيازات .

وواضح اننا اذا اهملنا في دعوتنا ، الدفاع عن حق الانفصال ، وأغفلنا ابرازه بقوة ، فمعنى ذلك اننا لا نقتصر على تنفيذ رغبات البرجوازية وحسب ، بل ننفذ أيضاً رغبات الاقطاعيين وأرباب الحكم المطلق في الدولة المسيطرة . »

وقد اظهر لينين بدقة تحليله ، كيف ان روزا لوكسمبورغ ، برفضها الاعتراف بحق بولونيا في الانفصال عن روسيا ، خوفاً من مساعدة البرجوازية البولونية التعصبية ، تنتهي بالحقيقة الى مساعدة الاستعمار والرجعية في روسيا . لأن اندفاعها في النضال

ضد التعصب القومي في بولونيا ، قد أنساها التعصب القومي في روسيا ، رغم ان هـذا التعصب الروسي هو الاشد خطراً في الآونة الحاضرة . وخلص الى القول :

« لا بـد من القول بأن في كل حركة وطنية برجوازية في امـة مستضعفة ، محتوى ديموقراطيـاً عامـاً ضد السيطرة والاضطهاد . وهذا المحتوى هو الذي نؤيده دون تحفظ ، مع تنقيحنا منه ، طبعاً ، ميول التعصب القومي الاستئثاري ، ومع نضالنا ضد العداء العنصري فيه .

وهذا بالطبع ، ليس موقفاً « عملياً » في نظر البرجوازيين ومن شاكلهم من ذوي الافق الضيق . ولكنه الخطة السياسية العملية الوحيدة ، الخطة المبدئية الوحيدة في القضية الوطنية ، الخطة التي تؤدي حقيقة الى الديموقراطية والحرية والى تحقيق الاتحاد بين العمال .

ان الموقف الوطني الامثل ، هو الموقف الذي يعترف لجميع الامم بحق الانفصال ، ويُقدر كل قضية تتعلق بهذا الحق على اساس عدم الاعتراف بايّ تفاوت او امتياز او استئثار .

لنأخذ وضع الامة المسيطرة مثلًا : أيمكن لشعب يضطهد شعوباً اخرى ان يكون حراً : كلا . ولهذا فان قضية حرية الشعب الروسي نفسه ، تقضي بمكافحة هذا الاضطهاد . »

ويستشهد لينين في بحثه هـذا بموقف ماركس من قضايا التحرر الوطني في الشعوب المضطهَدة ، فيقول ان ماركس كان يختبر مدى ادراك الاشتراكيين في احدى الدول المسيطرة ،

وفهمهم لواجباتهم الحقيقية ، بالسؤال عن موقفهم من الامة المسيطَر عليها ، فاذا كانوا يرددون الآراء المشوهة المستقاة من افواه برجوازية « الامة العظمى » المسيطرة ، أيقن بأنهم على جهل فاضح لواجباتهم . وكثيراً ما سخر ماركس من اولئك « المتمدنين » الذين يرددون ان القومية عموماً ، والامة نفسها ، أصبحا من المفاهيم العتيقة المغلوطة ، ويريدون ذوبان الامم المضطهَدة في الامة المسيطرة .

وقد أعار ماركس ، أبو الاممية الاولى ، القضية الايرلندية اهتماماً فائقاً ، فأيد نضال ايرلندا من اجل استقلالها الوطني ، ونادى بانفصالها عن انكلترا حتى ولو أدى الامر بعد الانفصال الى الاتصال مجدداً على أساس الاتحاد الاختياري ، أي على اساس المساواة التامة ، ومما قاله في هذا الصدد : « ينبغي للعمال الانكليز ان يجعلوا من انفصال ايرلندا عن انكلترا احدى نقاط برنامجهم » .

ومما يبين بجلاء موقف ماركس ، وجميع الماركسيين في العالم ، من قضايا التحرر الوطني ، قوله : « ان تاريخ ايرلندا يبين بوضوح مقدار الشقاء الذي يعانيه شعب يستعبد شعباً آخر » . ففي رأيه ان جميع المظالم والدسائس والمخازي التي تشيع في دولة مسيطرة ، انما تنبع من اوساطها الاستعمارية ، وان عاملها الاكبر وسندها الاول هو الاستعمار . ومن ثم يقول جازماً : « ان الامور في انكلترا نفسها ، كان يمكن ان تأخذ مجرى آخر ، لولا « ضرورة » اخضاع ايرلندا عسكرياً وخلق

ارستوقراطية جديدة » .

ويجْمل ماركس رأيه بهذه القضية ، في جملة بسيطة واحدة ، خليقة بأن تصبح دستوراً يعمل بهديه الاشتراكيون في البلاد المستعمِرة والمستعمَرة على السواء ، فيقول : « ان الطبقة العاملة في انكلترا لن تتحرر ، ما دامت ايرلندا غير محرّرة من النير الانكليزي ، لان استعباد ايرلندا يثبّت قدم الرجعية في انكلترا ويغذيها » . ويعلق لينين على هذا بقوله : « .. على نحو ما يغذي الرجعية الروسية استعبادُها مجموعةً من الامم » .

وقد هزأ لينين ببعض الاشتراكيين الذين يربطون فكرة الاستقلال السياسي بفكرة الاستقلال الاقتصادي ، وعندما يرون تعذر الاستقلال الاقتصادي ينكرون امكان ، او ضرورة ، الاستقلال السياسي ، ويبررون فكرة دمج الشعوب بعضها ببعض ، وقال : « في برنامج الماركسيين ، لا يمكن ان يعني حق الامم في تقرير مصيرها ، من الوجهة التاريخية الاقتصادية ، سوى حقها في تقرير مصيرها السياسي ، وفي استقلالها كدولة ، وفي تأليف دولة قومية » .

وقال لينين ايضاً ، بصدد دمج الشعوب بعضها ببعض : « اذا نسي الاشتراكي في دولة كبرى ظالمة عند دعوته الى اندماج الشعوب ، ان نيقولا الثاني وغليوم وجورج الخامس وبوانكاره وغيرهم ، هم ايضاً من انصار « الاندماج » مع الشعوب الصغيرة ولكن عن طريق الالحاق ... عندئذ لا يكون الا واعظاً سخيفاً من الوجهة النظرية ، وعوناً للاستعمار من الوجهة العملية .

ان مركز الثقل في تثقيف العمال تثقيفاً اممياً في البلاد الظالمة، يجب ان يكون في الدعاية لحق الشعوب المظلومة في الانفصال عن البلاد المسيطرة المحتلة، وفي تأييد هذا الحق تأييداً تاماً. بدون هذا لا يمكن قيام اممية صحيحة. بوسعنا، بل من واجبنا، ان نعد كل اشتراكي في دولة عظمى استعمارياً وخائناً اذا لم يقم بهذه الدعاية. ان حق الانفصال عن المتروبول هو على غاية من الضرورة، وإن يكن هذا الانفصال غير ممكن التحقيق، قبل الاشتراكية، سوى مرة واحدة من الف مرة».

هذا ما قاله لينين قبل الثورة الاشتراكية بعدة سنوات، في بحث مسهب نشرته مجلة بروسفيشتشينيه، رداً على روزا لوكسمبورغ، لمناسبة الحملة التي قام بها بعض الاشتراكيين على البند التاسع من برنامج الماركسيين الروس، القائل بحق الامم في تقرير مصيرها. وقد عالج ستالين الموضوع نفسه، بعد الثورة الاشتراكية بعدة سنوات، في محاضرة القاها بجامعة سفردلوف في موسكو، بيّن فيها كيف وسّعت اللينينية مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، فاعترفت للمستعمرات وللبلدان المستعبَدة، بحق الانفصال التام عن الدولة التي ترتبط بها، وتشكيل دول مستقلة، ورفضت فكرة الحاق الامم المضطهَدة بالامم السائدة عليها رفضاً باتاً. لأن اللينينية لا ترى المسألة الوطنية مسألة قائمة بذاتها لا علاقة لها بمسألة سيطرة الرأسمال، وقلب النظام الاستعماري، بل تراها جزءاً من المسألة العامة للثورة البروليتارية، فمصلحة الحركة

البروليتارية في البلاد المستعمرة ومصلحة الحركة الوطنية في المستعمرات ، تتطلبان من هاتين الحركتين ان تتحالفا وان تشكلا جبهة موحدة لمحاربة الاستعمار : عدوهما المشترك الذي يستثمر الطبقة العاملة في بلاده ، ويستثمر شعوب المستعمرات . ومن المستحيل ان يتحقق ظفر الطبقة العاملة في البلاد المسيطرة ، وتحرير الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار ، بدون تأليف جبهة ثورية مشتركة متينة الاركان . وليس من الممكن تأليف هذه الجبهة الا اذا ساعدت البروليتاريا في البلاد الظالمة ، مساعدة حازمة ومباشرة ، حركة الاستقلال الوطني للشعوب المظلومة ضد الاستعمار ، وذلك بان تدافع عن مبدأ حق الامم بالانفصال عن البلاد المسيطرة المحتلة وتشكيل دول مستقلة بنفسها .

يقول ستالين : « ومن المستحيل دون تطبيق هذا المبدأ (مبدأ حق الامم بالانفصال عن البلاد المسيطرة المحتلة وتشكيل دول مستقلة بنفسها) تحقيق اتحاد الامم في نظام اقتصادي عالمي موحّد ، يكون اساساً مادياً لانتصار الاشتراكية ، لان هذا الاتحاد ، لا يمكن ان يكون الا اختيارياً قائماً على الثقة المتبادلة والعلاقات الاخوية بين مختلف الشعوب » .

يقول ستالين ايضاً : « ان ثمة اتجاهين اثنين في المسألة الوطنية : الاول يستهدف الانعتاق السياسي من نير الاستعمار واقامة دول وطنية مستقلة ، وهو ميل يستمد جذوره من رد الفعل ضد الاضطهاد الاستعماري وضد استثمار المستعمرات . والثاني يبدو في تقارب الامم الاقتصادي ، وهو اتجاه يعيّنه تشكيل سوق

عالمية ونظام اقتصادي عالمي . ويمثل هذان الاتجاهان عند الاستعمار ، متناقضات لا تُحَل : فالاستعمار لا يستطيع ان يعيش دون استثمار المستعمرات ، ودون الاحتفاظ بها بالقوة ، داخل نطاق كلّ موحد ، وهو لا يستطيع ان يقرب بين الامم الا بالالحاق القسري والتوسيع الاستعماري . واما عند الشيوعية فالامر بالعكس : لان هذين الاتجاهين ليسا سوى وجهين لسير تطور واحد : هو تحرير الشعوب المضطهدة من نير الاستعمار. وبالحقيقة ، اننا نعلم ان الاندماج الاقتصادي العالمي لا يمكن ان يتم ، الا على اساس الاتفاق الاختياري الحر ، كما ان تأليف اتحاد الشعوب الاختياري يجب ان يسبقه انفصال المستعمرات عن الكل الاستعماري الموحّد ، وتحويل هذه المستعمرات الى دول مستقلة .

« ومن هنا نشأت ضرورة القيام بنضال شديد مستمر ضد « شوفينية » الاشتراكيين في الدول العظمى ، الذين لا يريدون محاربة حكوماتهم الاستعمارية وتأييد المستعمرات المظلومة في كفاحها لاجل تحررها وانفصالها عن المتروبول . فبدون هذا النضال يستحيل تثقيف الطبقة العاملة في الامم المسيطرة ، بروح الاممية الصحيحة ، ويستحيل التقريب بينها وبين الجماهير العاملة الكادحة في المستعمرات وفي البلاد المستضعفة ، ويستحيل تهيئتها للثورة البروليتارية . فلو لم تظفر البروليتاريا الروسية بعطف الشعوب المظلومة في الامبراطورية القيصرية القديمة ، وبتأييدها ، لما انتصرت الثورة في روسيا ، ولما اندحر كولتشاك

وقهر دينيكين (القائدان القيصريان اللذان حاربا الحكومة السوفياتية عند نشوئها) . ولكن كان على البروليتاريا الروسية ان تحطم اولا قيود هذه الشعوب ، وتحررها من نير الاستعمار الروسي ، حتى تتمكن من اكتساب عطفها وتأييدها ، ولولا ذلك لكان من المستحيل توطيد دعائم الحكم السوفياتي ، وغرس فكرة الاممية الحقيقية ، وخلق هذه المنظمة الممتازة لتعاضد الشعوب وتعاونها التي تسمى « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » والتي تمثل اول نموذج لاتحاد الشعوب في المستقبل ، في نظام اقتصادي عالمي » .

بعث القوميات وانهاضها

لقد تطلب انشاء « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » وجهاز دولته الاتحادية ومنظماتها الادارية ، ان تعين العلاقات المختلفة بين الجمهوريات المتحدة ، بموجب قوانين توضح مهمات منظمات السلطة وتحدد صلاحياتها . فوضع القادة السوفيات مشروع دستور للاتحاد السوفياتي تضمن البيان والمعاهدة اللذين تبناهما المؤتمر الاول لمجالس السوفيات بصدد انشاء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وقد درست اللجنة التنفيذية المركزية للاتحاد السوفياتي هذا المشروع ، وصدقته في ٦ تموز سنة ١٩٢٣ ، ثم عرض على المؤتمر الثاني لمجالس السوفيات في الاتحاد السوفياتي ، فصدق نصه النهائي في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٢٤ .

وقد كان من نتائج اجتماع الجمهوريات السوفياتية في دولة اتحادية ، وتأليف لجنة تنفيذية مركزية عامة ، وانتخاب مجلس

مفوضي الشعب في الاتحاد السوفياتي – تركيز مختلف فروع ادارة الدولة، دون ان يعترض هذا التركيزُ أبداً، تطور الحياة القومية في جميع الجمهوريات المتحدة وذات الحكم الذاتي، وجميع المناطق والمقاطعات القومية. ان ثمة امرين كان يبدو انهما متناقضان، ولكنهما كانا يسيران على خطين متوازيين: المركزية التي ترمي الى تدعيم وحدة الدولة السوفياتية من جهة، وتطور النهضة القومية والحكم الذاتي في الجمهوريات الاشتراكية من جهة ثانية، مما اقام الدليل على ان الحكومة المركزية الديموقراطية لا تعيق، في ظل النظام السوفياتي، تطور القوميات وتعاظم وعيها وتقدم ثقافتها، بل انها لتساعد الشعوب الضعيفة، بجميع الوسائل الممكنة، في جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وعبثاً نبحث في التاريخ عن سابقة من هذا النوع، فهذه الظاهرة خاصةٌ، ولا ريب، بالدولة السوفياتية وحدها.

وفي الحقيقة، ان أظهر ما تميزت به المرحلة التي انقضت بين انشاء الاتحاد السوفياتي في سنة ١٩٢٢ وتبني دستور ستالين في سنة ١٩٣٦، هو اعادة بناء الحياة القومية، بانشاء المناطق ذات الحكم الذاتي في قلب الجمهوريات المتحدة، وانشاء جمهوريات متحدة جديدة. وقد كان هذا البعث القومي نتيجة طبيعية للحياة الثورية الزاخرة التي بدأت تحياها الشعوب السوفياتية بعد الثورة الاشتراكية.

فبلاد تركستان مثلاً، كانت تضم قبل الثورة الاشتراكية

مجموعة قوميات دُمج بعضها ببعض ، فكان فيها اوزبكيون وتركمان وطاجيك وقرغيز وكازاكيون ، دفعهم الاستعمار جميعاً الى دركات الفقر والجهل والعبودية ، وهدم كيانهم القومي ، وقتل معالم حياتهم الوطنية ، وجعل من اراضيهم مزارع للمستثمرين الروس ، ومن شعوبهم قوى عسكرية يستغلها في حروبه الاستعمارية . فلما انتصرت ثورة تشرين سنة ١٩١٧ ، ألفت تركستان جمهورية اشتراكية ذات حكم ذاتي داخل جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الاتحادية . وما ان استتب النظام السوفياتي في تركستان ، حتى اعتزمت السلطات اجراء ما سمته « البعث القومي » ، اي افراز القوميات المختلفة واحيائها ، وتعيين حدود اراضي كل منها . وعقد مؤتمر شعوب تركستان في سنة ١٩٢٤ مؤتمراً لهذه الغاية ، قرر فيه مندوبو القوميات المختلفة التي تقطن تلك البلاد ، اجراء الافراز المذكور ، وتعيين حدود اراضي كل قومية ، لكي تتمكن هذه الشعوب من ترقية ثقافتها القومية واقتصادها الوطني ، على ان تكون متحدة متعاونة ، تناضل ، بأخاء وعلى قدم التساوي ، في سبيل هدفها الاشتراكي العظيم . ووفقاً لذلك انقسمت التركستان الى خمسة اقسام ، فألفت المناطق المأهولة بالتركمانيين جمهورية تركمانيا الاشتراكية السوفياتية ، والفت المناطق المأهولة بالاوزبكيين جمهورية اوزبكستان الاشتراكية السوفياتية ، والفت المناطق المأهولة بالكازاكيين جمهورية كازاكستان الاشتراكية السوفياتية ذات الحكم الذاتي ، والفت المناطق

المأهولة بالطاجيك جمهورية طاجكستان الاشتراكية السوفياتية ذات الحكم الذاتي داخل جمهورية اوزبكستان ، والفت المنطقة التي يسكنها القرغيز منطقة قرغيزيا الاشتراكية السوفياتية ذات الحكم الذاتي داخل جمهورية روسيا الاتحادية . وفي ١٣ ايار ١٩٢٥ قرر المؤتمر الثالث لمجالس السوفيات في الاتحاد السوفياتي ، قبول جمهوريتي اوزبكستان وتركمانيا في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كجمهوريتين متحدتين . كما ان جمهورية طاجكستان ذات الحكم الذاتي ، التي كانت تؤلف قسماً من جمهورية اوزبكستان ، اصبحت جمهورية متحدة .

وقد أشار ستالين الى هذا البعث القومي في آسيا الوسطى ، فقال : « ان افراز القوميات في تركستان هو قبل كل شيء جمع للاجزاء الممزقة في هذا البلد ، في دول مستقلة . واذا كانت هذه الدول قد ارادت ، بعد ذلك ، ان تدخل في الاتحاد السوفياتي كأعضاء متساوية فيه ، فليس ذلك الا دليلاً على ان البلاشفة قد وجدوا مفتاح المطامح التي تجيش في اعماق الشعوب الشرقية ، وعلى ان الاتحاد السوفياتي هو ، في العالم بأسره ، الاتحاد الاختياري الوحيد بين الجماهير العاملة في قومياته المختلفة . فمن اجل جمع بولونيا من جديد ، اضطرت البورجوازية ان تخوض عدداً من الحروب . اما جمع الاجزاء الممزقة في تركستان واوزبكستان ، فلم يتطلب من الشيوعيين سوى عدة شهور من الدعاية المقنعة » .

كان البعث القومي في آسيا الوسطى تدبيراً سياسياً غاية في

الاهمية ، كان من نتائجه خلق دول قومية جديدة ، وممارسة الجماهير الغفيرة من شعوب آسيا الوسطى لاشكال التنظيم السوفياتي للدولة ، وسير هذه الشعوب بخطى حثيثة نحو استكمال العناصر التي تجعل منها امماً حقيقية .

ان من الصعب ان يتصور المرء عظم المهمة التي اخذها القادة السوفيات على انفسهم ، اذ اعتزموا اعادة بناء القوميات السوفياتية والعمل على انهاضها وتطويرها ، كما ان من الصعب ان يتصور طفرة الحياة في ذلك القطر الجبار الذي يؤلف سدس الكرة الارضية ويضم عشرات القوميات ، المختلفة كل الاختلاف ، والتي تتفاوت درجاتها في سلم المدنية والتطور الاجتماعي . ولعل اهم ما يستوقف الباحث في تاريخ الحياة القومية في الاتحاد السوفياتي ، ان هذا البعث القومي الذي كان من ابرز اعمال الدولة السوفياتية ، لم يكن يتعارض ابداً مع بناء هذه الدولة الاتحادية بل كان يقوي اتحاد الجمهوريات التي تؤلفها ، لان الشعوب التي كانت تتحقق مطامحها القومية كانت تتجمع حول هذا الاتحاد وتتعلق به اكثر من قبل ، موقنة بأنه القوة الوحيدة التي تضمن لها المحافظة على حرياتها القومية .

لما انشىء « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » في ايلول سنة ١٩٢٢ ، كان في بلاد السوفيات ٤ جمهوريات متحدة منها جمهورية القفقاس التي كانت هي نفسها مؤلفة من ثلاث جمهوريات ، و ١٠ جمهوريات ذات حكم ذاتي و ١٦ منطقة ذات حكم ذاتي . فلما كانت سنة ١٩٣٧ اصبح في الاتحاد

السوفياتي ١١ جمهورية متحدة ، و ٢٢ جمهورية ذات حكم ذاتي ، و ٩ مناطق ذات حكم ذاتي و ١٠ اقاليم قومية . وقد كان لبعث الجماعات القومية المختلفة ، ولتحوّل الاقاليم القومية الى مناطق ذات حكم ذاتي ، والمناطق ذات الحكم الذاتي الى جمهوريات ذات حكم ذاتي ، والجمهوريات ذات الحكم الذاتي الى جمهوريات متحدة ، أثر كبير في تقدم الشعوب السوفياتية في ميادين الثقافة والاقتصاد والسياسة . فالشعب القرغيزي مثلاً ، قد انتقل بسرعة في مضمار التطور الاجتماعي والسياسي ، فبعد ان أسس سنة ١٩٢٤ ، على اثر فرز القوميات في تركستان ، منطقة ذات حكم ذاتي ، انشأ في سنة ١٩٢٦ جمهورية ذات حكم ذاتي ، ولم تنقض عشر سنوات حتى انضمت هذه الجمهورية الى الاتحاد السوفياتي فاصبحت في سنة ١٩٣٦ جمهورية اشتراكية متحدة . وكذلك شأن شعب موردافيا الذي كان يؤلف مقاطعة قومية ذات حكم ذاتي ، ثم الف في سنة ١٩٣٠ منطقة ذات حكم ذاتي ، وفي سنة ١٩٣٤ حوّل هذه المنطقة الى جمهورية ذات حكم ذاتي .

هذا البعث العظيم الذي اعاد الى الحياة السليمة المتطورة ، عشرات من الشعوب والقوميات التي كانت تسير تحت الاستعمار القيصري الى الفناء والاضمحلال ، وضمن لها الحرية التامة والمساواة في الحقوق ، ووفر لها ، بفضل النظام السوفياتي ، الاسس المادية التي تساعدها عملياً على ممارسة حرياتها والتمتع بحقوقها ، قد وثب بالاتحاد السوفياتي بأسره وثبة جبارة تخطى

بها في سنوات معدودات قروناً من التطور التاريخي ، فعمت فيه الصناعة الراقية والزراعة الاشتراكية ، وتوسعت حقوق الانسان وحرياته ، وطرأ على بنائه الاجتماعي والقومي تحولات عميقة وطدت النظام الاشتراكي على اسس متينة راسخة ، بحيث أضحى من اللازم ان يستبدل من دستور ١٩٢٤ دستوراً جديداً يضع الاساس التشريعي لجميع هذه الانتصارات .

دُستورُ ستالين وَالقضيّة القوميّة

في ٦ شباط سنة ١٩٣٥، قرر مؤتمر المجالس السوفياتية في الاتحاد السوفياتي تعديل دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيةُ، لجعل النظام الانتخابي اكثر ديموقراطية، وتحديد اسس الدستور الاجتماعية والاقتصادية تحديداً اكثر دقة وملاءمة للاوضاع الجديدة في بلاد السوفيات. ثم عهد الى لجنة مؤلفة من ٣١ شخصاً برئاسة الرفيق ستالين لوضع مشروع دستور مُعدّل، يعكس التغيّرات الكثيرة التي حدثت في حياة الاتحاد السوفياتي في سيره نحو الاشتراكية، منذ سنة ١٩٢٤ التي وضع فيها الدستور القديم الى سنة ١٩٣٥.

وقد بسط ستالين هذه التغيرات في تقريره الكبير أمام المؤتمر الثامن لمجالس السوفيات، الذي انعقد في ٢٥ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ لمناقشة مشروع الدستور الجديد، فقال انها تميزت، في الناحية الاقتصادية، بالغاء استثمار الانسان للانسان

الغاءً تاماً ، واقامة التملك الاشتراكي لأدوات الانتاج ووسائله أساساً متيناً للمجتمع السوفياتي ، وكان من نتيجة هذه التغيرات في مجال الاقتصاد القومي ، أن أصبح في الاتحاد السوفياتي اقتصاد جديد لا يعرف الازمات او البطالة ، ولا يعرف الفقر أو الخراب ، اقتصاد يوفر لجميع المواطنين جميع الامكانيات ، ليحيوا حياة رغيدة كريمة .

وبعد أن فصّل ستالين في تقريره جوهر هذه التطورات ونتائجها ودلالاتها ، قال : « .. الا ان صورة التغيّرات التي شملت ميدان الحياة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي ، تظل ناقصة اذا لم نتحدث عن التغيرات التي حدثت في ميدان آخر ايضاً . واقصد ميدان العلاقات القومية بين شعوب الاتحاد السوفياتي ، لأن الاتحاد السوفياتي يضم ، كما تعلمون ، نحواً من ستين امة ، وجماعة قومية ، وقومية مختلفة . فالدولة السوفياتية دولة متعددة القوميات . ومن الواضح ان مسألة العلاقات بين شعوب الاتحاد السوفياتي لا يمكن الا ان تكون لنا مسألة ذات اهمية من الدرجة الاولى .

لقد تألف الاتحاد السوفياتي ، كما تعلمون ، في سنة ١٩٢٢ ، في المؤتمر الاول للمجالس السوفياتية في الاتحاد السوفياتي . وقد تألف على اساس المساواة وانضمام شعوب الاتحاد السوفياتي اليه انضماماً اختيارياً . وكان الدستور الذي وضع في سنة ١٩٢٤ والمعمول به الآن ، أول دستور للاتحاد السوفياتي . وكانت المرحلة التي وضع فيها ، مرحلة لم تكن العلاقات بين الشعوب قد سويت فيها كما ينبغي لها ان تسوّى ، ولم تكن بقايا الحذر

القديم نحو « روسيا العظمى » قد تلاشت تماماً ، وكانت القوى الانفصالية لا تزال تعمل عملها . في تلك الظروف كان من الضروري اقامة تعاون اخوي بين الشعوب ، على أساس المساعدة المتبادلة في ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والحربية ، وذلك بجمعها في دولة اتحادية متعددة القوميات . وقد ادركت السلطة السوفياتية ما تنطوي عليه هذه المهمة من صعوبات . وكان أمامها تجارب الدول المتعددة القوميات ، المخفقة ، في البلاد البرجوازية . كان أمامها اخفاق تجربة النمسا — المجر القديمة . ومع ذلك ، فقد اعتزمت ان تجرب خلق دولة متعددة القوميات ، لانها كانت تدرك ان الدولة المتعددة القوميات ، اذا قامت على اساس الاشتراكية ، خليقة بأن تظفر على جميع العقبات .

وقد مضت منذ ذلك الحين ، اربعة عشر عاماً ، وهي مدة تكفي لأمتحان التجربة . فماذا نجد الآن ؟ لقد أرتنا المرحلة الماضية بجلاء ، ان تجربة انشاء دولة متعددة القوميات ، قائمة على اساس الاشتراكية ، قد نجحت نجاحاً تاماً ، وهذا انتصار لا شك فيه للسياسة اللينينية في المسألة القومية .

كيف يُفسر هذا الانتصار ؟

يفسر بزوال الطبقات المستثمِرة ، التي كانت المحرّكة الاساسية للنزاع بين الامم ، فزوال الاستثمار الذي يزرع الريبة المتبادلة بين الشعوب ويذكي التهوس القومي ، ووجود السلطة في أيدي الطبقة العاملة ، عدوة كل استعباد ورسول المبادىء الاممية الامين ، وتحقيق المساعدة المتبادلة بين الشعوب تحقيقاً عملياً في

مختلف ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، واخيراً ازدهار الثقافة القومية لدى شعوب الاتحاد السوفياتي – الثقافة القومية بشكلها والاشتراكية بمحتواها – ان جميع هذه العوامل وأمثالها قد احدثت تبدلاً جوهرياً في حياة الشعوب السوفياتية . فقد اختفى شعورها المتبادل بالريبة ، ونما شعورها بالصداقة المتبادلة ، ونشأ بينها تعاون اخوي صحيح ، في ظل دولة اتحادية واحدة .

وها ان لدينا الآن ، نتيجة لذلك ، دولة اشتراكية متعددة القوميات ، مؤلفة على أحسن وجه ، قد انتصرت على جميع التجارب ، وباتت تحسدها على قوتها ومتانتها ، كل دولة قومية في كل بقعة من بقاع العالم .

هذه هي التبدلات التي حدثت خلال المرحلة المنصرمة في حقل العلاقات القومية بين شعوب الاتحاد السوفياتي » .

ثم تحدث عن المزايا الرئيسية في مشروع الدستور الجديد الذي عكس جميع هذه التبدلات التي حدثت في حياة الاتحاد السوفياتي . وقال عن مزيته من الناحية القومية : « .. ان الدساتير البرجوازية تنشأ ضمناً من افتراض ان القوميات والاجناس لا يمكن ان تملك حقوقاً متساوية ، ومن وجود قوميات تتمتع بحقوق كاملة وقوميات لا تتمتع بحقوق كاملة ، وفضلاً عن هذا توجد طائفة ثالثة من القوميات والاجناس ، في المستعمرات مثلاً ، لها حقوق أقل حتى من تلك القوميات التي لا تتمتع بحقوق كاملة . وهذا يعني ان جميع هذه الدساتير ، هي ، في الاساس ، دساتير وطنية متعصبة ،

اي دساتير امم مسيطرة .

اما مشروع دستور الاتحاد السوفياتي الجديد ، فهو ، خلافاً لهذه الدساتير ، امي في اساسه ، يقوم على مبدأ تساوي جميع الامم والاجناس في الحقوق ، وعلى ان الاختلاف في اللون او في اللغة ، او في المستوى الثقافي او مستوى التطور السياسي ، او اي اختلاف آخر بين الامم والاجناس ، لا يمكن ان يكون مبرراً للتفاوت في الحقوق بين القوميات . انه يصدر عن الاعتراف بان جميع الامم والاجناس ، بصرف النظر عن وضعها الماضي او الحاضر ، وعن قوتها او ضعفها ، يجب ان تتمتع بحقوق متساوية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في المجتمع » .

وعرض ستالين اخيراً التعديلات والاضافات التي اقترح المواطنون السوفياتيون ادخالها على مشروع الدستور ، بعد نشره ومناقشته شهوراً طويلة في حقول الصحف وفي المجالس العامة ، فبيّن خطأ الاقتراح القائل بان تُلغى من الدستور المادة السابعة عشرة التي تحفظ للجمهوريات المتحدة حق الانفصال عن الاتحاد السوفياتي ، ونصح بعدم الاخذ به . كما اشار الى اقتراح بالغاء مجلس القوميات الذي تقضي المادة الثالثة والثلاثون بانشائه الى جانب مجلس الاتحاد ، ليتألف ، منهما معاً ، المجلس السوفياتي الاعلى ، وقال : « اعتقد بان هذا الاقتراح خاطىء لان نظام المجلس الواحد يمكن ان يكون افضل من نظام المجلس المزدوج ، لو كان الاتحاد السوفياتي دولة تضم امة

واحدة . ولكن الاتحاد السوفياتي ، كما نعلم ، دولة متعددة القوميات . ونحن لدينا هيأة عليا ، تُمثّل فيها « المصالح المشتركة » لجميع العاملين في الاتحاد السوفياتي ، بصرف النظر عن قوميتهم ، وهي مجلس الاتحاد . ولكن للقوميات في الاتحاد السوفياتي ، بالاضافة الى مصالحها المشتركة « مصالح ذاتية خاصة » مرتبطة بمزاياها وخصائصها القومية . فهل يمكن تجاهل هذه المصالح الخاصة ؟ من الواضح انه لا يمكننا ذلك . وهل نحن بحاجة الى هيأة عليا خاصة ، تعكس بدقة هذه المصالح القومية الخاصة ؟ أجل ، نحن ولا ريب بحاجة الى مثل هذه الهيأة ، وانه ليستحيل بدونها ادارة دولة متعددة القوميات كالاتحاد السوفياتي . وهذه الهيأة هي المجلس الثاني ، مجلس قوميات الاتحاد السوفياتي » . وذكر ستالين ان اصحاب هذا الاقتراح قد اشاروا الى التاريخ البرلماني في اوربا واميركا ، وقالوا ان نظام المجلس المزدوج في هذه البلاد لم يعط الا نتائج سلبية ، وان المجلس الثاني ينحط عادة فيصبح مركزاً للرجعية وعائقاً في سبيل التقدم ، وأجاب بان هذا كله صحيح « ولكن سببه فقدان المساواة بين المجلسين في تلك البلاد ، وكون المجلس الثاني يُمنح هناك ، كما نعلم ، حقوقاً اكثر من حقوق المجلس الاول ، وهو يؤلف عادة على اساس غير ديموقراطي ، وتعين اعضاءه في الاغلب سلطةٌ عليا . ومما لا شك فيه ان هذه النقائص تزول عند قيام المساواة بين المجلسين ، وتأليف المجلس الثاني بطريقة ديموقراطية كما يتألف المجلس الاول » .

ووافق ستالين على اقتراح بجعل عدد الاعضاء متساويا في كلا المجلسين لأنه يؤكد تساوي المجلسين ، وعلى اقتراح ثان بانتخاب أعضاء مجلس القوميات انتخاباً مباشراً لانه يرفع شأن مجلس القوميات ، وعلى اقتراح آخر بان يزاد عدد نواب رئيس هيأة رئاسة المجلس السوفياتي الاعلى الى احد عشر نائباً أي نائب واحد عن كل جمهورية متحدة .

وبعد مناقشة تقرير الرفيق ستالين ، تبنى المؤتمر الثامن لمجالس السوفيات في الاتحاد السوفياتي ، في ١ كانون الاول سنة ١٩٣٦ ، مشروع الدستور الجديد ، اساساً لدستور الاتحاد السوفياتي ، وعُينت لفحص التعديلات التي ادخلت عليه والاقتراحات التي دارت حوله ، ولوضع نصه النهائي ، لجنةُ تحرير مؤلفة من ٢٢٠ عضواً . وفي ٥ كانون الاول سنة ١٩٣٦ صدق مؤتمر المجالس السوفياتية في الاتحاد السوفياتي ، بعد سماع تقرير الرفيق ستالين رئيس لجنة التحرير ، مشروع دستور اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (القانون الاساسي) ، الذي سماه الشعب السوفياتي « دستور ستالين » لأن الفضل الاكبر في وضعه يعود لقائد الدولة الاشتراكية .

•

ليس الدستور السوفياتي برنامجاً يبحث فيما يجب ان تناله الشعوب السوفياتية في المستقبل ، او وعداً بما ينبغي لها ان تحرز من حقوق ، بل هو تسجيل لما نالته وتثبيت شرعي لما

احرزته بالحقيقة العملية الواقعة .

لقد اعطى الدستور الستاليني شكلاً حقوقياً للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، التي نشأت بين مواطني الاتحاد السوفياتي: وضع في شكل قانون ، انتصار الاشتراكية ، في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فالدستور السوفياتي الذي يمنح مواطني الجمهوريات السوفياتية حقوقاً وحريات لا مثيل لها في بلد آخر ، يضمن لهم في الوقت نفسه تحقيقها العملي بجميع الوسائل المادية اللازمة .

أما من ناحية العلاقات القومية ، فقد عين الدستور الجديد شكلا لتركيب الدولة يتلاءم مع مصالح القوميات السوفياتية ، ويعزز تضامنها وتآخيها :

تقول المادة الثالثة عشر من الدستور : « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، دولة اتحادية قائمة على اساس الاتحاد الاختياري الحر بين الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المتساوية في الحقوق » .

ويقول كاربنسكي في الحديث عن هذه المادة في كتابه « نظام الحكم في روسيا السوفياتية » ، انها تتضمن المبادىء الثلاثة التي يقوم عليها تنظيم الدولة في الاتحاد السوفياتي :

« ١ – الاتحاد السوفياتي دولة اتحادية ، سلطة الدولة فيها ديموقراطية مركزية ، فالدستور يخول الاجهزة العليا في الدولة حقوقاً واسعة جداً . وبفضل هذا استطاعت السلطة المركزية في الاتحاد السوفياتي ان تجمع قوى الجمهوريات المتحدة ومواردها ،

وان تؤمن تطورها الاقتصادي والثقافي واستقلالها السياسي والاقتصادي . وتستند هذه السلطة المركزية في الوقت نفسه ، على اوسع المبادىء الديموقراطية ، التي تؤمن حقوق السيادة للجمهوريات المتحدة ، وتضمن لها جميع امكانيات التطور الحر المؤتلف مع خصائصها القومية .

٢- ان اتحاد الجمهوريات السوفياتية في دولة اتحادية ، هو اتحاد اختياري حر . فأن ستالين مؤسس الاتحاد السوفياتي ، يعلّمنا ان اتحاد الشعوب في دولة واحدة لا يمكن ابداً ان يدوم ويستمر ، اذا لم يكن اتحاداً اختيارياً حراً ، واذا لم يكن هذا الاتحاد وليد ارادة الشعوب نفسها . فالاتحاد السوفياتي هو أول دولة اتحادية في العالم ، اتحدت شعوبها بملء اختيارها ورضاها وهذا هو منشأ قوتها العجيبة الهائلة .

٣- الجمهوريات السوفياتية المتحدة متساوية في الحقوق ، فان اتحاد هذه الجمهوريات القائم على اساس المساواة في الحقوق بين الاطراف المتعاقدة ، لم يكن من شأنه ان يمس اقل مساس بمصالح الدول المتحدة ، بل هو قد حفظ هذه المصالح وكان خير ضمانة لصيانتها أحسن صيانة ، فجميع الجمهوريات تتمتع بفوائد هذا الاتحاد بصورة متساوية ، وهذه المساواة في الحقوق توطد صداقة الشعوب السوفياتية وتثبتها ، ولذلك فهي ايضاً منشأ قوة الاتحاد السوفياتي العظيمة . »

والسلطة العليا في الدولة السوفياتية الاتحادية ، كما جاء في المادة ٣٠ من الدستور ، هي مجلس السوفيات الاعلى في الاتحاد

السوفياتي . وهو يتألف من مجلسين : مجلس الاتحاد ومجلس القوميات . وهذان المجلسان ، كما تقول المادة ٣٧ من الدستور ، متساويان في الحقوق ، ولكن طريقة تأليفهما تختلف . فبينما يُنتخب مجلس الاتحاد بنسبة نائب واحد لكل ٣٠٠ الف نسمة من سكان الاتحاد السوفياتي (المادة ٣٤) ، يُنتخب مجلس القوميات بنسبة ٢٥ نائباً لكل جمهورية متحدة مهما كان عدد سكانها (المادة ٣٥) ، فجمهورية ازربيجان مثلاً ، التي لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة ، لها في مجلس القوميات ٢٥ نائباً ، وجمهورية روسيا التي يزيد سكانها على ٦٠ مليوناً لها ايضاً ٢٥ نائباً ، حفظاً لحقوق القوميات الصغيرة في تشريع كل قانون يضعه المجلس السوفياتي الاعلى . أما الجمهوريات ذات الحكم الذاتي ، فلكل منها في مجلس القوميات ١١ نائباً ، كما ان لكل منطقة ذات حكم ذاتي ٥ نواب ، ولكل اقليم قومي نائب في هذا المجلس .

ولمجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، وحده ، حق سن قوانين الدولة السوفياتية الاتحادية (المادة ٣٢) ، وبذلك تكون هذه القوانين معبرة عن ارادة جميع الشعوب السوفياتية ، لانها تُسن في المجلس المؤلف من ممثلي هذه الشعوب . ومن صلاحياته اعادة النظر في الدستور السوفياتي ، ومراقبة تطبيقه ، والحرص على ان تكون دساتير الجمهوريات المتحدة متوافقة معه . وهو يقبل الجمهوريات الجديدة في نطاق الاتحاد السوفياتي ، ويوافق على التعديلات التي تدخلها الجمهوريات المتحدة على

حدودها باختيارها ورضاها ، وعلى تشكيل جمهوريات ذاتية جديدة ، ومناطق واقاليم قومية جديدة . وهو يعلن الحرب او السلم ، ويعقد القروض ، ويضع مشاريع الاقتصاد القومي ، ويصادق على موازنة الاتحاد السوفياتي ، وعلى الضرائب وواردات الموازنة الاتحادية ، وعلى موازنات الجمهوريات ، والموازنات المحلية . وهو الذي ينتخب ديوان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى ، ويشكل مجلس مفوضي الشعب ، وله الحق في تعيين لجان تحقيق تعيد النظر في جميع شؤون الدولة السوفياتية (المواد ٣٠ — ٥٦) .

وتقع ادارة الحكم وادارة الاقتصاد الوطني في الدولة السوفياتية الاتحادية على عاتق الحكومة السوفياتية : اي على عاتق مجلس مفوضي الشعب للاتحاد السوفياتي وأجهزته المختلفة (المادة ٦٤) الذي يؤلفه مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي في جلسة مشتركة تعقدها غرفتاه معاً (المادة ٧٠) ويكون مسؤولا امامه (المادة ٦٥) وعليه ان يجيب على كل سؤال يوجه اليه (المادة ٧١) . ولمجلس مفوضي الشعب حق اصدار القرارات والمراسيم ومراقبة تنفيذها ، على ان تكون قائمة على اسس القوانين التي يضعها مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي (المادة ٧٣) . وله حق الغاء اوامر وتعليمات مفوضي الشعب للاتحاد السوفياتي (المادة ٦٩) ولكنه لا يستطيع وقف تنفيذ المراسيم والقرارات الصادرة عن مجالس مفوضي الشعب في الجمهوريات المتحدة ، فهذا الحق من اختصاص ديوان رئاسة

مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي وحده (الماده ٤٩) وفي هذا دليل جديد على حقوق السيادة المضمونة للجمهوريات المتحدة .

وتدير مفوضيات الشعب للاتحاد السوفياتي فروع الاقتصاد القومي ، وفروع ادارة الدولة التي لها اعظم اهمية بالنسبة لمجموع الاتحاد السوفياتي ، أي لحياة الاتحاد السوفياتي الداخلية وعلاقاته مع الدول الاجنبية . وهذه المفوضيات اما ان تكون اتحادية أو اتحادية جمهورية ، فمفوضيات الشعب الاتحادية تدير بصورة مباشرة ، على مجموع اراضي الاتحاد السوفياتي ، فرع الاقتصاد الوطني أو اي فرع آخر من فروع ادارة الدولة الموكولة اليها . وفي الدولة السوفياتية ٢٨ مفوضية اتحادية ، نذكر منها مفوضيات الدفاع ، والبحرية العسكرية ، والتسلح ، والشؤون الخارجية (١) والتجارة الخارجية وطرق المواصلات ، وعدة مفوضيات للصناعة (المادة ٧٧) . أما مفوضيات الشعب الاتحادية الجمهورية للاتحاد السوفياتي ، فهي تدير الفرع الموكول اليها من فروع ادارة الدولة أو الاقتصاد الوطني عن طريق مفوضيات الشعب التي هي من نفس الاسم في الجمهوريات المتحدة ، وفي الدولة السوفياتية ١٤ مفوضية اتحادية جمهورية منها مفوضيتا الصناعة والزراعة ، ومفوضيات المالية والتجارة ، والعدلية ، والامن ، والصحة العامة ، والشؤون

---

(١) راجع في الفصل الآتي التعديل الذي ادخل على هاتين المفوضيتين .

الداخلية ، ومراقبة الدولة (المادة ٧٨) (١) .

وكما ان للدولة السوفياتية الاتحادية دستورها العام ومجلسها الاعلى وحكومتها المشرفة على شؤون الاتحاد السوفياتي بمجموعه ، فكذلك لكل جمهورية او منطقة ذات حكم ذاتي دستورها الخاص ومجلسها الخاص وحكومتها الخاصة .

وتشبه هيأة الدولة العليا في الجمهوريات المتحدة والجمهوريات او المناطق ذات الحكم الذاتي ، في تركيبها ، هيئات الدولة العليا في الاتحاد السوفياتي ، وهذا امر طبيعي ، ما دام الاساس السياسي والاقتصادي واحداً في هذه وتلك .

ان كل جمهورية متحدة تمارس سلطة الدولة بصورة مستقلة فيما عدا الشؤون الخاصة بمجموع الاتحاد السوفياتي ، ويحمي الاتحاد السوفياتي حقوق السيادة التي تتمتع بها الجمهوريات المتحدة (المادة ١٥) ، ويعطيها الحرية التامة في الانفصال عن الاتحاد متى شاءت (المادة ١٧) ، ولا يسمح باجراء اي تغيير ما في حدودها بدون موافقتها (المادة ١٨) .

ولكل جمهورية متحدة دستورها ، وهو قانونها الاساسي الذي يحدد تنظيمها الداخلي وفقا لمزاياها وتقاليدها الخاصة ولا يتعارض مع دستور الاتحاد السوفياتي (المادة ١٦) . ولكل منها مجلسها السوفياتي الاعلى ، وهو الهيأة العليا لسلطة الدولة

---

(١) وقد اضيف اليها اخيرا مفوضيتا الدفاع والشؤون الخارجية كما سنرى في الفصل الآتي .

فيها (المادة ٥٧) والهيأة التشريعية الوحيدة (المادة ٥٩) . ويُنتخب مجلس السوفيات الاعلى في الجمهورية المتحدة من قبل مواطني الجمهورية لمدة اربع سنوات (المادة ٥٨) بطريق التصويت العام المتساوي المباشر ، وبالاقتراع السري . أما قاعدة التمثيل فتعين بموجب دستورها الداخلي .

ومجلس السوفيات الاعلى في الجمهورية المتحدة ، هو الذي يضع دستور الجمهورية ويُعدله ، ويصادق على دساتير الجمهوريات ذات الحكم الذاتي التي تؤلف قسما من الجمهورية المتحدة ، ويُعين حدود اراضيها ، ويوافق على مشروع الاقتصاد القومي في الجمهورية المتحدة وعلى موازنتها الخ .. (المادة ٦٠)

ولكل جمهورية متحدة حكومتها الخاصة ، أي مجلس مفوضي الشعب الخاص بها ، وهو أعلى هيأة تنفيذية وادارية لسلطة الدولة فيها (المادة ٧٩) . وهذا المجلس يؤلفه مجلس السوفيات الاعلى في الجمهورية المتحدة (المادة ٦٣) ويكون مسؤولا امامه وعليه ان يقدم اليه حسابا عن اعماله (المادة ٨٠) .

ويُصدر مجلس مفوضي الشعب في الجمهورية المتحدة ، القرارات والمراسيم ، وفقاً للقوانين المرعية في الاتحاد السوفياتي وفي الجمهورية المتحدة وتنفيذاً لها ، ووفقاً لقرارات ومراسيم مجلس مفوضي الشعب في الاتحاد السوفياتي وتنفيذا لها (المادة ٨١) وله الحق في ان يوقف تنفيذ قرارات ومراسيم مجالس سوفيات نواب الشغيلة في الجمهوريات والمناطق ذات الحكم الذاتي التي تؤلف قسما من الجمهورية المتحدة .

ومفوضيات الشعب في الجمهوريات المتحدة ، اما ان تكون اتحادية جمهورية او جمهورية (المادة ٨٦) ، وقد انشئت الاولى للعناية بفروع الاقتصاد القومي والادارة التي تحتاج ، علاوة على الادارة العملية التي تقوم بها الاجهزة الجمهورية ، الى ادارة من قبل مراكز اتحادية ، وهذه المفوضيات تدير نفس فروع الاقتصاد والادارة التي تديرها مثيلاتها من مفوضيات الشعب الاتحادية — الجمهورية للاتحاد السوفياتي ، ولكنها هيئات جمهورية تؤلفها الجمهوريات المتحدة وليست هيئات لمفوضيات الشعب المركزية التي تحمل الاسم نفسه . وهي تابعة لمجلس مفوضي الشعب في الجمهورية المتحدة ، كما انها تابعة في الوقت نفسه لمثيلاتها من مفوضيات الشعب الاتحادية الجمهورية في الاتحاد السوفياتي (المادة ٨٧) . اما مفوضيات الشعب الجمهورية ، فقد انشئت للعناية بفروع الاقتصاد القومي والادارة التي تتعلق بالجمهورية المتحدة بشكل خاص ، وهي تابعة بصورة مباشرة لمجلس مفوضي الشعب في الجمهورية المتحدة (المادة ٨٨) .

وكذلك شأن الجمهوريات ذات الحكم الذاتي ، فأن لكل منها دستورها الخاص الذي يراعي مزاياها القومية الخاصة ، ولا يتعارض مع دستور الجمهورية المتحدة (المادة ٩٢) . ولكل منها مجلسها السوفياتي الاعلى ، وهو الهيأة العليا لسلطة الدولة فيها (المادة ٨٩) والهيأة التشريعية الوحيدة (المادة ٩١) . ويُنتخب مجلس السوفيات الاعلى في الجمهورية ذات الحكم الذاتي من قبل مواطنيها ، لمدة اربع سنوات ، حسب قاعدة التمثيل

المبينة في دستورها (المادة ٩٠) بطريق التصويت العام المتساوي المباشر ، وبالاقتراع السري . وهذا المجلس هو الذي يؤلف مجلس مفوضي الشعب في الجمهورية ذات الحكم الذاتي وفقاً لدستورها (المادة ٩٣) .

وفي سبيل تسهيل ادارة الدولة وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتأمين جميع المطالب القومية ، اجري في كل جمهورية متحدة تقسيم للأراضي ، مسجل في دستور الاتحاد السوفياتي (المواد ٢٢-٢٩ب). وتختلف هذه التقسيمات الادارية بين جمهورية واخرى تبعاً للاوضاع المحلية ، فمنها المناطق ذات الحكم الذاتي ، والمقاطعات او الاقاليم القومية . وتؤلف هيئات سلطة الدولة في هذه التقسيمات الادارية ، سواء اكانت مقاطعات أم اقاليم ام مدناً أم مراكز ريفية ام نواحي مدنية ، مجالس السوفيات المحلية لنواب الشغيلة (المادة ٩٤) التي ينتخبها مواطنو تلك البقعة لمدة سنتين بطريق التصويت العام المتساوي المباشر وبالاقتراع السري (المادة ٩٥) حسب قواعد التمثيل التي تعينها دساتير الجمهوريات المتحدة التي تشمل تلك البقاع (المادة ٩٦).

وتدير هذه المجالس المحلية أعمالَ الهيئات الادارية التابعة لها وتضمن المحافظة على النظام العام ، واحترام القوانين ، وحماية حقوق المواطنين ، وتوجه سير البناء الاقتصادي والثقافي ، وتضع الموازنات المحلية (المادة ٩٧) وتتخذ القرارات وتصدر المراسيم في نطاق الحقوق المخوّلة لها بموجب قوانين الاتحاد السوفياتي وقوانين الجمهورية المتحدة (المادة ٩٨) . اما الهيئات التنفيذية

والادارية فيها ، فهي اللجان التنفيذية التي تنتخبها المجالس السوفياتية المحلية (المادة ٩٩) والتي تتألف وفقاً لدساتير الجمهوريات المتحدة (المادة ١٠٠) ، وتكون هذه الهيئات مسؤولة مباشرة امام مجالس نواب الشغيلة التي انتخبتها (المادة ١٠١) .

هذه هي الاسس التشريعية لسلطة الدولة السوفياتية بمجموعها الشامل وباجزائها الصغيرة ، كما سجلها دستور ستالين في سنة ١٩٣٦ ، فعكس بأمانة مثلى ، التبدلات الهامة التي طرأت على الحياة الاجتماعية والعلاقات القومية في الاتحاد السوفياتي منذ سنة ١٩٢٤ وهي اسس واضحة المعالم جلية الاهداف ، وقد ضمنت الاستقلال التام والسيادة الوطنية لجميع الشعوب والقوميات والاقليات ، في شؤونها الداخلية والادارية والتشريعية والثقافية والاقتصادية ، وابقت على اتحادها الاختياري الحر في السياسة الخارجية ، والدفاع عن الوطن الاشتراكي (١) ، والتوجيه السياسي والاقتصادي العام ، لتأمين مصالحها المشتركة . وقد رأينا كيف ان الجمهورية او المنطقة او الاقليم ، لا تكون ، في هذه الشؤون العامة نفسها ، تابعة لاي سلطة غريبة او خاضعة لاي مركز مسيطر ، بل تشترك جميعها ، على قدم المساواة العملية ، في ادارتها وتنظيمها ، لان السلطة التشريعية العليا ، والسلطة

---

(١) انظر في الفصل الآتي التعديل الذي ادخل على الدستور السوفياتي في هذا الشأن .

التنفيذية المركزية المنبثقة عنها ، انما تتألف من مندوبين منتخبين عن جميع الجمهوريات والمناطق والاقاليم ، فهي تمثل اذن جميع الشعوب والقوميات في الاتحاد السوفياتي الكبير ، وهذه الشعوب والقوميات تشترك اشتراكاً فعلياً ودقيقاً في توجيه سياسة البلاد .

وقد تألفت ، خلال وضع الدستور السوفياتي ، خمس جمهوريات متحدة جديدة ، اذ انضمت الى الاتحاد السوفياتي جمهوريات اذربيجان وجيورجيا وارمينيا التي كانت منتظمة فيه من قبل بواسطة اتحاد جمهوريات القفقاس ، وانفصلت جمهورية قرغيزيا ذات الحكم الذاتي وجمهورية كازاكستان ذات الحكم الذاتي عن جمهورية روسيا الاتحادية وانضمتا الى الاتحاد السوفياتي كجمهوريتين متحدتين ، فبلغ عدد الجمهوريات المتحدة احدى عشرة جمهورية . وفي الوقت نفسه تحولت خمس مناطق ذات حكم ذاتي ، هي كاباردينو البالكارية ، وكومي ، وماريس ، واوسيتي الشمالية ، وتشيتشينو – اينغوشي ، الى جمهوريات ذات حكم ذاتي .

وفي سنة ١٩٤٠ انضمت الى الاتحاد السوفياتي خمس جمهوريات جديدة ، هي جمهورية كاريليا الفنلندية الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية مولدافا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهوريات ليتوانيا وليتونيا واستونيا الاشتراكية السوفياتية ، بعد الانقلاب الاشتراكي الذي تم فيها ، واتخاذ مجالسها النيابية بالاجماع قراراً بان تقدم طلباً بالانضمام الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية

السوفياتية .

وهكذا اصبح الاتحاد السوفياتي يتألف من ١٦ جمهورية اشتراكية سوفياتية متحدة متساوية في الحقوق ، هي : جمهورية روسيا الاشتراكية السوفياتية الاتحادية ، والجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : اوكرانيا ، بيلو روسيا ، اذربيجان ، جيورجيا ، ارمينيا ، التركمان ، الأوزبك ، الطاجيك ، الكازاك ، القرغيز ، كاريليا الفنلندية ، ليتوانيا ، استونيا ، ليتونيا . وتضم هذه الجمهوريات ١٩ جمهورية ذات حكم ذاتي هي : جمهوريات التاتار ، وبشكيريا ، والداغستان ، وبوريات المنغولية ، وكاباردينوالبلكارية ، والكالميك ، وكومي ، والقرم ، وماريس ، وموردوفيا ، وفولغا الالمانية ، واوسيتي الشمالية ، واودمريتا ، وتشيتشينو انغوشيا ، وتشوفاشيا ، وياقوتيا الداخلة في نطاق جمهورية روسيا الاتحادية ، وجمهورية ناخيتشيفان الداخلة في نطاق جمهورية اذربيجان المتحدة ، وجمهوريتا الانجاز والادجار الداخلتان في نطاق جمهورية اوزبكستان المتحدة .

وهناك ايضاً ٩ مناطق ذات حكم ذاتي هي : مناطق آديجي ، واليهودية ، وكراتشاي ، واويروت ، وضاكاس ، والتشركس ، الداخلة في نطاق جمهورية روسيا الاتحادية . ومنطقة ناغورنو قره باك الداخلة في نطاق جمهورية اذربيجان المتحدة . ومنطقة اوسيتيا الجنوبية الداخلة في نطاق جمهورية جيورجيا المتحدة . ومنطقة غورنو باداخشان الداخلة في نطاق جمهورية الطاجيك المتحدة .

كما تضم ١٠ اقاليم قومية هي اقاليم اغنسكي ، وكومي بيرميان ، وكورياك ، ونينيتز ، وتايمير ، واوست اوردنسكي ، وخانتي مانسيس ، وتشوكوت ، وايفانكيس ، ويامالو نينيتز ، الداخلة في نطاق جمهورية روسيا الاتحادية .

تلك هي الدول القومية التي تعيش الآن في ظل الدولة الاتحادية السوفياتية ، بصداقة أخوية حقيقية ، وباتحاد حر شريف ، جعلا منها اعضاء متضامنين متحابين في اسرة كبيرة واحدة .

وذلك هو دستورها القومي ، دستور الحرية والاخاء والمساواة ، واذا كان هذا الدستور بالنسبة اليها ، تتويج لنضالها وتجسيد لانتصارها ، فانه بالنسبة لشعوب العالم الاخرى ، دستور عمل ومنهاج كفاح ووثيقة تشهد بأن ما حلمت به الأنسانية وناضلت في سبيله ، قد تحقق في الاتحاد السوفياتي ، وبأن ما تحقق في هذا القطر الكبير يمكن ان يتحقق ايضاً في الاقطار الاخرى !

خطوة جديدة لتعزيز السيادة الوطنية

في سنة ١٩٢٣ ، بعد تأليف الدولة السوفياتية الاتحادية وتعيين صلاحياتها وصلاحيات الجمهوريات المتحدة ، قال ستالين في مؤتمر الحزب البولشفي : « ستعرض لنا مناسبات عديدة اخرى ، لبحث المسألة القومية ، لان الاوضاع الوطنية والدولية تتغير دائماً ، وقد تتغير ايضاً . ولست ادري اذا كان لا يأتي يوم نرى من واجبنا فيه ، ان نقسم بعض المفوضيات التي ندمجها الآن في اتحاد الجمهوريات السوفياتية » . ولم يكن هذا الرأي غريباً ، بل كان طبيعياً جداً بالنسبة لدولة فتية ثورية تقوى باطراد وتنمو نمواً سريعاً ، وهي على استعداد دائم لتعديل جهازها وتغيير خططها ، حسب أوضاع بلادها وتطورها .

وفي مطلع سنة ١٩٤٤ ، بينما الحرب السوفياتية الالمانية في أوج احتدامها ، هذه الحرب التي رافقت نشوءها ومهدت لها ، عاصفة هوجاء من الدعايات المضللة ، أثيرت حول الاتحاد

السوفياتي وحياته القومية والاجتماعية ، وكان اقل مزاعمها ان شعوبه قد أنهكها ما تعاني من ارهاب وجوع ، وانها قد ضاقت بما تقاسي من هول العبودية ، ولن تمسّها اولى شرارات الحرب حتى يثور بعضها على بعض ، وتثور جميعاً على الدولة السوفياتية فتدكها وتبعث القيصرية من قبرها !.. في أوج هذه الحرب الرهيبة ، المغرقة بعنفها وحدتها ، والتي أظهرت بجلاء لا يداخله ريب ، ان الجيش الاحمر ، الذي تحمّل افدح اعبائها وأحرز اعظم انتصاراتها ، هو أقوى جيش في العالم ، لانه ، فضلاً عن كثير من العوامل الاخرى ، جيش شعوب متضامنة متآخية ، وجيش التضامن والتآخي بين الشعوب بأسرها ... أجل في أوج هذه الحرب ، وظروفها العصيبة المعقدة ، وبعد ان زال خطرها وبدت تباشير انتصارها ، رأت الحكومة السوفياتية ، ان ذلك اليوم الذي اشار اليه ستالين في سنة ١٩٢٣ ، قد أتى ، وان من واجبها ان تخطو خطوة جديدة نحو حل المسألة القومية ، وأن تحقق انتصاراً جديداً للسياسة اللينينية الستالينية ، بأعادة تنظيم مفوضيتي الشعب للدفاع وللشؤون الخارجية ، وتحويل كل منهما من مفوضية للاتحاد السوفياتي الى مفوضية جمهورية اتحادية ، بحيث يغدو لكل جمهورية متحدة تشكيلاتها العسكرية المستقلة ومفوضيتها الخاصة للدفاع ، ويصبح من حقها انشاء العلاقات الديبلوماسية المباشرة مع الدول الاجنبية وعقد الاتفاقات معها بواسطة مفوضيتها الخاصة للشؤون الخارجية .

لقد رأت الحكومة السوفياتية ان هذه المسألة قد نضجت وان

وقتها قد حان ، نتيجةً للتطور الذي بلغته الجمهوريات السوفياتية المتحدة في ميدان الحياة القومية ، وفي ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة ، ونتيجة للقوة التي بلغتها الدولة السوفياتية بمجموعها . كما ايقنت بأن وضع هذه المسألة موضع العمل ، سيساعد على زيادة تطور الجمهوريات المتحدة ، وعلى تعزيز قوة الدولة السوفياتية في آن واحد ، لانه سيؤدي الى توثيق العلاقات الاخوية بين شعوب الاتحاد السوفياتي ، ويجلو امام العالم المعنى التاريخي لوجود هذا الاتحاد ، في وقت تقاتل فيه الفاشستية ، رأس الافعى الاستعمارية وصنيعة الرجعية العالمية ، في سبيل سيادة الطغيان والاستعباد ، والقضاء على آمال الشعوب بالتحرر وبلوغ حقوقها القومية .

وقد وضع الرفيق مولوتوف تقريراً مسهباً حول هذا الموضوع ، القاه امام مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، اثناء جلسته المنعقدة في اول شباط سنة ١٩٤٤ ، فقال بصدد شؤون الدفاع ، ان الجيش الاحمر قد ضم حتى الآن تشكيلات عسكرية خاصة بأكثر القوميات ، وانه لمن الواضح ، في هذه المرحلة التي تتوق فيها شعوب الاتحاد السوفياتي الى احتلال مكانها في صفوف الجيش الاحمر ، ان تبدو قضية انشاء تشكيلات عسكرية مستقلة لجميع الجمهوريات ، ذات اهمية كبرى . وبعد ان بيّن كيف ان اكثر القوميات والشعوب في الروسيا ، لم تكن تُدعى الى الجندية في العهد القيصري ، لان الحكم القديم لم تكن له ثقة كافية بتلك الشعوب التي

يسيطر عليها سيطرة استعمارية غاشمة ، وان هذه الحالة قد تبدلت تماماً في ظل النظام السوفياتي الذي لا يعرف تشريعه ايّ تضييق على اية قومية ، فيما يتعلق بالاشتراك في الجندية او بأي حق آخر من حقوقها الوطنية — أوضح كيف بدأت تتألف وتنمو في ظل النظام الجديد ، وحداتٌ عسكرية ، على أساس قومي ، داخل الجيش الاحمر . وما زالت هذه الوحدات تنمو وتتطور ، حتى توافرت اخيراً الامكانيات المادية والفنية الكافية لانشاء تشكيلات عسكرية مستقلة في جميع الجمهوريات المتحدة ، وأصبح من الضروري انشاء مفوضيات للدفاع في كل منها .

ثم تساءل الرفيق مولوتوف عن الاثر الذي سيتركه هذا الحدث الخطير في الجيش الاحمر ، وعما اذا كان سيؤدي الى توطيد دعائمه وانماء قوته ، وأجاب على ذلك بالأيجاب ، وقال : « لقد كان جيشنا دائماً ، قريباً من الشعوب السوفياتية وعزيزاً عليها . وقد تضاعف ، خلال الحرب حبها له ، وتعاظم فخر المواطنين السوفياتيين بانتصاراته ومآثره البطولية ، وأصبح هذا الفخر عاماً شاملاً » .

وبعد ان نوّه بالدور العظيم الذي مثلته الشعوب السوفياتية المختلفة ، بقواها المحاربة في الجبهة أو العاملة في المؤخرة ، في الحرب الوطنية التي خاضتها ضد الاستعمار الفاشستي ، وبما قامت به من ضروب التضحية وانكار الذات ، أكد ان تشكيل الوحدات العسكرية في الجمهوريات المتحدة سيؤدي الى تثبيت

دعائم الجيش الاحمر ، حارس الوطن السوفياتي وحصنه الجبار المنيع ، وخلص الى القول : « ولا يستطيع أعداء الاتحاد السوفياتي ان يشكّوا بأن قوة دولتنا ، ستتعاظم ، بعد انشاء هذه التشكيلات العسكرية ، أكثر من اي وقت مضى ، وان هذه القوة المتعاظمة سترغمهم بعد الآن ، على ان يكونوا اكثر حذراً في تصرفاتهم المقبلة . ولا ريب في ان هذا التجسد الجديد الذي تظهر به الصداقة المتعاظمة بين الشعوب السوفياتية ، سيساهم في اعلاء مكانة بلادنا بين شعوب الدنيا بأسرها » .

وتحدث الرفيق مولوتوف بعد ذلك عن الشؤون الخارجية ، فبين كيف تقرر عند تأليف اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، تلبيةً لارادة الجمهوريات المتحدة جميعاً ، ان تتوحد شؤون علاقاتها الخارجية في مركز واحد ، فتشكلت مفوضية الشعب للشؤون الخارجية في الاتحاد السوفياتي ، وصار يمثل الجمهوريات السوفياتية في الخارج ، ممثلون ديبلوماسيون عن الاتحاد السوفياتي كله ، واصبحت المعاهدات والاتفاقات مع الدول الاجنبية تعقد باسم الاتحاد وحده . وكان ذلك ضرورياً ، في تلك المرحلة من مراحل تطور الدولة السوفياتية ، وقد اعطى نتائج ايجابية وطّدت دعائم هذه الدولة وعززت دورها ومركزها في الشؤون الدولية .

قال مولوتوف : « ولكن الرفيق ستالين الذي هو أعظم خبير في القضية الوطنية ، ليس في حزبنا فقط ولا في بلادنا وحدها ، والذي وضع مع لينين العظيم اسس الاتحاد السوفياتي ،

قد أشار منذ ذلك الحين ، الى ان التبدلات التي تطرأ على الوضع الدولي ، وتطورات الوضع الوطني في كل جمهورية ، ستدعو غير مرة ، الى احداث تنظيم جديد في جهاز الدولة السوفياتية ، ولا يمكن ان تقف من الامور موقفاً آخر ، دولة فتية كالدولة السوفياتية تنمو وتقوى بسرعة لا مثيل لها » .

ثم اظهر مفوض الشعب للشؤون الخارجية كيف تطورت مسألة العلاقات الخارجية في الجمهوريات المتحدة ، خلال العشرين السنة الفائتة ، وزادت اهميتها بزيادة الضرورات الحيوية في هذه الجمهوريات ، وأصبح تطورها يعود بالفائدة على الاتحاد السوفياتي بأسره بوصفه كلاً موحداً ، فبرزت بشكل جديد يختلف كل الاختلاف عما كانت عليه في السنوات الاولى من تأليف الاتحاد . وقال : « لقد ولى ذلك الزمن الذي حاولت خلاله بعض الدول الاجنبية ، ان تتجاهل وجود الاتحاد السوفياتي المنبثق من ثورة تشرين ، وانعكست الآية اليوم انعكاساً تاماً ، فأخذت تشتد رغبة الدول الاجنبية في انشاء العلاقات الدبلوماسية مع دولتنا وفي تنميتها . ولا ريب في ان ظروف الحرب تضع عراقيل عديدة في هذه السبيل ، ولكن علاقات الاتحاد السوفياتي الدولية ، قد اتسعت ، رغم ذلك ، باطراد ، حتى ليمكن القول بانها قد بلغت في ايام الحرب نفسها مستوى عالياً جداً » . وبعد ان نوّه بعلاقات الصداقة والتحالف التي نشأت ، لاول مرة ، بين الاتحاد السوفياتي وبريطانيا والولايات المتحدة ، واشار الى مؤتمري موسكو وطهران اللذين مثلا دوراً كبيراً

في توطيد الحلف المعادي للهتلرية ، قال : « ولكن بالرغم من ذلك كله ، لا يمكننا القول بان هذا التطور الايجابي المشترك في علاقات بلادنا الدولية ، قد لبى بصورة كاملة حاجات مجموع الاتحاد السوفياتي ، وشمل في الوقت نفسه ، حاجات الجمهوريات المتحدة المتزايدة . لانه من الواضح ان لهذه الجمهوريات حاجات كثيرة خاصة بها ، اقتصادية وثقافية ، يصعب على الممثل العام للاتحاد السوفياتي في الخارج ان يتعهدها ، بصورة كاملة ، كما يصعب أن تفي بها على وجه تام المعاهدات والاتفاقات التي يعقدها الاتحاد السوفياتي مع الدول الاجنبية . ولا شك في أن هذه الحاجات القومية الخاصة بالجمهوريات المتحدة ، تتم على وجه أكمل ، اذا انشأت هذه الجمهوريات علاقات مباشرة مع الدول الخارجية » . وأكد مولوتوف أن التعديل الذي يقترح ادخاله على الدستور بهذا الشأن ، لا يخدم فقط مصالح هذه الجمهورية او تلك من الجمهوريات المتحدة ، بل يساعد ايضاً على توسيع العلاقات الدولية وتوطيد التعاون بين مجموع الاتحاد السوفياتي والدول الاخرى .

وخلص الرفيق مولوتوف الى القول بان هذا الاصلاح يتفق اتفاقاً تاماً مع المبادىء اللينينية الستالينية في السياسة القومية ، وان التقدم بمثل هذه التدابير في الوقت الحاضر ، ليدل على ان الدولة السوفياتية قد بلغت درجة جديدة في سلم التطور ، وأصبحت جسما مركباً متماسكا زاخراً بالحياة ، وليس ذلك الا برهاناً جديداً على قيمة المبادىء الاشتراكية التي يقوم عليها .

تنظيم الاتحاد السوفياتي . وبعد ان بين اهمية الخطوة الجديدة التي يخطوها هذا الاتحاد بالنسبة لمجموعه ولكل جمهورية من جمهورياته في آن واحد ، ختم تقريره الكبير بقوله :

« ولا بد من القول ايضاً ، ان هذه الخطوة الجديدة التي نخطوها الى امام ، في حل القضية الوطنية في الاتحاد السوفياتي لها في الوقت نفسه ، أهمية عظمى من وجهة نظر الانسانية المتقدمة جمعاء . ففي الوقت الذي تقاتل خلاله الفاشستية الالمانية ، هذه الآفة الاستعمارية ، لسحق جيرانها وتحطيم الدول الحرة وفرض سيادتها الاستعمارية على شعوب اوربا وعلى جميع شعوب العالم ، يرتدي هذا النصر الجديد ، في تطبيق السياسة اللينينية الستالينية في الدولة السوفياتية ، طابعاً خاصاً ذا أهمية عالمية عظيمة . ان هذه الخطوة التي تخطوها الحكومة السوفياتية ستكون ضربة جديدة ، معنوية وسياسية ، للفاشستية ولمبادئها الرجعية الضيقة ، عدوة كل تطور وطني حر وكل انتصار قومي تحرزه الشعوب » .

وقد وافق مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي ، بحماسة عظمى ، على تقرير الرفيق مولوتوف ، وقرر اضافة المادتين الجديدتين التاليتين على الدستور السوفياتي :

« المادة (١٨ أ) : ان كل جمهورية متحدة لها الحق باقامة علاقات مباشرة مع الدول الاجنبية ، وان تتبادل معها الممثلين الديبلوماسيين والقنصليين »

« المادة (١٨ ب) ان كل جمهورية متحدة لها تشكيلاتها

العسكرية الجمهورية »

كما أضاف الجملة التالية على الفقرة الثالثة من المادة (٦٠) التي تعين صلاحيات مجلس السوفيات الاعلى في الجمهوريات المتحدة : « ويضع كيفية انشاء التشكيلات العسكرية الجمهورية »

واضاف الجملة التالية الى الفقرة الاولى من المادة (١٤) التي تعين صلاحيات الاتحاد السوفياتي بواسطة هيئاته العليا : « ويضع الخطوط العامة فيما يخص علاقات جمهوريات الاتحاد والدول الاجنبية » .

فوضع بذلك الضمان التشريعي للحاجات الخاصة التي نوّه الرفيق مولوتوف بظهورها وتزايدها في الجمهوريات المتحدة ،والتي اكد ان تأمينها سيؤدي الى تقوية روابط الاخاء والتضامن بين شعوب الاتحاد السوفياتي ، كما يعزز متانة هذا الاتحاد ، ويضاعف قوته ، ويظهر اكثر من قبل حقيقة الدور التاريخي الذي يمثله أمام شعوب الشرق والغرب .

سياسة الاتحاد السوفياتي الخارجية

ان السياسة الخارجية التي تنتهجها دولة ما ، هي انعكاس أمين لحياتها القومية ، فاذا كانت سياستها الداخلية سياسة ارهاب واستبداد ، كانت سياستها الخارجية سياسة عنف وعدوان . واذا كان نظامها الاقتصادي قائماً على انتهاب الربح باستثمار نفر من اقطاب المال لمجموع الشعب ، وعرضة للازمات التي تعصف به بين حين وآخر ، نظراً لدوام التناقض فيه بين تعاظم الانتاج المستمر وتناقص المقدرة الشرائية ، فان سياستها الخارجية لا بد من أن تتجه نحو استثمار الشعوب الاخرى واخضاعها لسيطرة اولئك الاقطاب ، مضاعفة لارباحهم وحرصاً على اقامة التوازن في ذلك النظام الاقتصادي المختل . وانه لمن الطبيعي اذن ، ان تكون السياسة الخارجية التي تتبعها دولة كالدولة السوفياتية ، تقوم حياتها القومية ، كما رأينا في الفصول السابقة ، على المساواة التامة بين شعوبها ، وعلى حرية هذه

الشعوب الوطنية وسيادتها وتطورها ، لان العامل الاقتصادي الذي يدعو الى استثمار الانسان لأخيه ، ويقضي بسيطرة دولة على اخرى ، قد زال فيها وحل محله نظام التضامن والتآخي بين الافراد والشعوب — انه لمن الطبيعي اذن ان تكون سياسة هذه الدولة هي سياسة السلام القومي ، والرغبة الصادقة الشريفة في التعاون مع جميع الشعوب الشغوفة بالحرية ، لأقامة سلام صحيح يضمن الحرية والمساواة للشعوب بأسرها .

على أن رغبة الشعوب في توطيد علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين الاتحاد السوفياتي ، لم تبق قضية مبدأية لا يراها الا من درس الاسس العلمية التي يقوم عليها النظام السوفياتي والانتصارات العظيمة التي حققها في شتى ميادين الحياة ، بل أصبحت قضية قومية تقضي بها المصلحة الملحة على كل شعب صحيح الوطنية صادق الطموح الى مستقبل حر سعيد .

فبعد ان افتضحت الأكاذيب التي نسجت حول الاتحاد السوفياتي ، وبعد أن قام هذا البلد الكبير بأعظم البطولات والتضحيات ، فحطم جيوش الطغيان النازي وأنقذ العالم من وصمة نيره واستعباده ، ظهر وطن الاشتراكية على حقيقته : حصناً من اكبر حصون الحرية ومنارة من اسطع منارات السلام ، وأصبح من مصلحة كل شعب حر وكل شعب ينشد الحرية ، ان يقف الى جانب هذا الصديق الطبيعي لجميع الشعوب .

واذا كان هنالك من لا يزال يجهل مناهج الحياة القومية

والاجتماعية في الاتحاد السوفياتي ودعائمها الراسخة ، فقد اصبح من المعروف لدى كل مطلع منصف ، ان السياسة الخارجية التي اتبعتها حكومة السوفيات منذ ثمانية وعشرين عاماً ، هي سياسة شريفة صريحة عادلة ، قوامها النضال من اجل السلام ، ومحاربة عدوان الدول القوية على الشعوب الضعيفة ، واقامة العلاقات بين الامم على اساس الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق .

والواقع ان اول ما يستوقفنا نحن العرب المناضلين من أجل حقوقنا القومية وسيادتنا الوطنية ، وأول ما يثير اهتمامنا في تاريخ هذه الدولة الحديثة ، هو سياستها الخارجية القائمة على احترام الشعوب المختلفة ، ومساعدتها لنيل حقوقها المشروعة ، دون تفريق بين أجناسها وعناصرها ودرجات تطورها . فهي أول دولة في التاريخ لا تسعى الى السيطرة على غيرها من الدول ، بل تريد ان يتوافر لهذه الدول كل ما تنشد من حرية واستقلال وتقدم في مضمار الحضارة ، على ان تحترم بدورها حرية الشعوب الاخرى واستقلالها ، ولا تعترض تقدمها وتطورها : انها دولة من نوع جديد ترى من مبدأها ومن مصلحتها ومن أهدافها الرئيسية ، ان يسود السلام الصحيح والحرية الصحيحة بقاع الدنيا بأسرها .

وليس من قبيل الاتفاق ، ان نرى جميع الكتاب ورجال السياسة ، الذين قابلوا انشاء العلاقات الدبلوماسية بيننا وبين الاتحاد السوفياتي ، منذ عام ، بابتهاج وحماسة ، والذين تحدثوا

بأهتمام كبير عن قيمة هذه العلاقات في مستقبلنا السياسي وحياتنا الدولية ، يتفقون جميعاً ، وفي طليعتهم الاستاذ جميل مردم بك وزير الخارجية في الحكومة السورية والمرحوم سليم تقلا وزير الخارجية السابق في الحكومة اللبنانية ، على التنويه بالسياسة الخارجية التي يتبعها الاتحاد السوفياتي ، وعلى الاشادة بموقفه المشرف من الشعوب الضعيفة المجاورة له أو المرتبطة معه بمعاهدات التحالف ، والذي كان دائماً موقف صداقة ومساعدة لا موقف خصومة وعدوان .

ونحن اذا أعدنا النظر في تاريخ سياسة الدولة السوفياتية الخارجية ، نرى انها لم تلبث ان حققت ، منذ تأسيسها ، مبادئها المثلى في الحرية والمساواة ، فحررت الشعوب والقوميات العديدة التي تؤلف الاتحاد السوفياتي ، وساوت بينها . والغت جميع المعاهدات والامتيازات الاستعمارية التي كانت تتمتع بها الحكومات القيصرية في ايران والافغان ومنغوليا وتركيا والصين وبلاد البلطيق والبلقان ، وقدّمت لهذه الاقطار التي كان اسم روسيا وحده مبعث خوف لديها ، مساعدات فعالة كان لها أثر كبير في تقدمها وتطورها .

وليس من يجهل المساعدة الاخوية الخالصة التي قدمتها الحكومة السوفياتية الى الشعب التركي اثناء حربه الاستقلالية ، ولما فتحت له قروضاً كبيرة دون اية فائدة لتجهيز مصانعه والقيام بمشاريعه العمرانية . وقد أدرك كمال اتاتورك ، بوطنيته وبعد نظره ، الفائدة العظمى التي تجنيها بلاده من انشاء علاقات

الصداقة بينها وبين الدولة السوفياتية ، فوجه ، منذ شهر نيسان سنة ١٩٢٠ ، رسالة الى لينين ، يقترح فيها على الحكومة السوفياتية انشاء العلاقات الديبلوماسية بينها وبين تركيا الفتية ، ومساعدتها في نضالها من اجل استقلالها . ولما وافقت الحكومة السوفياتية على طلبه ، وجه الى مفوضية الشعب للشؤون الخارجية السوفياتية ، في تشرين الثاني سنة ١٩٢٠ ، برقية أعرب فيها عن شكره العظيم واماله الكبير برسالة الاتحاد السوفياتي التاريخية ، بقوله : « انني مغتبط جداً لان اعرب لكم عن شعور الاعجاب الذي يكنه الشعب التركي للشعب الروسي الكبير ، هذا الشعب الذي لم يكتف بتحطيم قيوده بل هو يقوم منذ اكثر من سنتين ، بنضال لا مثيل له ، في سبيل تحرير العالم أجمع ، متحملاً ، بسرور ، العذاب والحرمان ، ليمحو الجور والاستبداد من على وجه الارض » .

ومما جاء في المعاهدة التي عقدتها دولة السوفيات مع الحكومة التركية في ١٦ آذار سنة ١٩٢١ : « ان الطرفين المتعاقدين يقران معاً وحدة المصالح التي تربط جهاد شعوب الشرق للحصول على الحرية الوطنية ، بكفاح الجماهير العاملة في روسيا لاقامة النظام الاجتماعي الجديد ، ويقران حق شعوب الشرق في التمتع بالحرية والاستقلال ، واقامة حكوماتها وفق رغباتها » .

وأبلغ من هذا فى الدلالة على سياسة الدولة السوفياتية مع غيرها من الشعوب ، وخصوصاً مع الشعوب الشرقية المستضعفة

قولها في المعاهدة التي عقدتها يومذاك مع الدولة الايرانية : « ان روسيا السوفياتية تصرح ، وفقاً لبياناتها في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ ، ببطلان سياسة الارهاق التي جرت عليها حكومة روسيا القيصرية تجاه ايران . وانها ، اظهاراً لرغبتها الصادقة في ان ترى ايران تتمتع بالرفاه والحرية في استثمار مرافق بلادها ، تعلن الغاء جميع المعاهدات والاتفاقات التي تمّت على أساس الاستخفاف بحقوق الشعب الايراني بين الحكومة القيصرية وحكومة ايران. وان الحكومة السوفياتية لتستنكر وتستهجن سياسة الحكومة القيصرية التي عقدت روسيا بموجبها ، مع الدول الاوربية ، معاهدات تتعلق بممالك الشرق ولا تتفق مع رغبات الشعوب الشرقية » .

ولما انضمت حكومة السوفيات الى عصبة الامم ، أعلن لتفينوف في اول جلسة حضرها ، وجهة نظر حكومته في ميثاق العصبة ، مصرحاً بأن حكومته لا تستطيع ان تعترف بمبدأ الانتداب . وكان لتفينوف لا يفتأ يدعو أعضاء العصبة الى تأليف حلف قوي ، يرد عن الجميع خطر الحرب وعدوان الفاشستية . ولما اعتدت ايطاليا على الحبشة كان صوت الاتحاد السوفياتي أعلى الاصوات التي انتصرت لها وأيدتها الى النهاية ، ومما قاله لتفينوف يومذاك بهذا الصدد : « يجب ان لا نفرق بين أعضاء عصبة الامم تبعاً للنظام الداخلي الذي يسود كل دولة ، أو لون الشعب في هذه الدولة أو تلك ، او التباين بين مدنيات هذه الشعوب وأجناسها ، وان نحرم ، على هذا الاعتبار ، بعض هذه الشعوب من حقها في الاستقلال وسلامة اراضيها » .

ولا نريد ان نبيّن هنا بالتفصيل ، موقف الاتحاد السوفياتي من معاهدة فرساي ، ومن الجمهورية الاسبانية ، ومن المملكة الالبانية ، ومن مؤتمر مونيخ الذي ضحت الدول الديموقراطية فيه بالجمهورية التشيكوسلوفاكية التي كانت سداً بوجه الاستعمار النازي ومشاريعه الاجرامية ، ومن كفاح شعوب الشرق في سبيل حريتها واستقلالها ، من الشعب الصيني الكبير الى أصغر شعب مناضل فيه — فتلك مواقف مشهودة ليس ينكرها أو يتجاهل ما انطوت عليه من رغبة صادقة في اقامة العدل والمساواة بين الشعوب ، الا مكابر أو مضلل ، وليس سوى هذين من لا يرى فيها سياسة سلمية شريفة تتنافى مع كل نزعة استعمارية ، وتحارب هذه النزعة أينما وجدت وأياً كان مصدرها . فالسلام القومي القائم على تساوي الشعوب والاحترام المتبادل بينها ، ضروري لدولة كالاتحاد السوفياتي قضت في مجتمعها على استثمار الانسان للانسان وانصرفت الى الابداع والبناء ، كما ان الحرب الاستعمارية ضرورية لكل دولة يسودها نظام الرأسمال الاحتكاري ، بل هي تحمل الحرب الاستعمارية في جوفها كما تحمل السحابة عاصفة هوجاء .

ذلك ان الاستعمار في شكله الحديث الحالي « هو — كما عرّفه لينين — الرأسمالية التي بلغت مرحلة من التطور توطدت فيها سيطرة الشركات الاحتكارية والرأسمال المالي ، واصبح فيها اصدار رؤوس الاموال ، في الدرجة الاولى من الاهمية ، وبدأ فيها تقسيم العالم بين الشركات الرأسمالية الدولية ، وتم فيها

تقاسم الاراضي في الكرة الارضية بين اكبر الاقطار الرأسمالية ».

وقد اوجز ستالين في كتابه « مبادىء اللينينية » ما شرحه لينين بالتفصيل في كتابه « الاستعمار آخر مراحل الرأسمالية » فقال : « كان لينين يسمي الاستعمار « الرأسمالية المحتضرة » . لماذا ؟ لان الاستعمار يدفع متناقضات الرأسمالية الى حدها الاخير ، الى النهاية القصوى ، التي من بعدها تبدأ الثورة . ومن بين هذه التناقضات ثلاثة ينبغي اعتبارها اكثر اهمية من سواها :

التناقض الاول ، هو التناقض بين العمل ورأس المال . فالاستعمار هو السلطان المطلق للشركات الاحتكارية (التروست) ولمنظمات الحصر الكبرى والمصارف ، ولنفوذ طغاة المال في البلاد الصناعية . وقد ظهر ، في النضال ضد هذا السلطان المطلق ، عدم كفاية الاساليب المعتادة لدى الطبقة العاملة — كالنقابات ، والجمعيات التعاونية ، والاحزاب النيابية ، والنضال البرلماني — فاما ان تترك نفسك تحت رحمة رأس المال ، وتعيش حياة رخيصة حقيرة ، مستمراً ابداً في الانحطاط أدنى فأدنى ، واما ان تحمل سلاحاً جديداً ! هكذا يضع الاستعمار المسألة أمام جماهير العمال الغفيرة : ان الاستعمار يجر الطبقة العاملة الى الثورة .

والتناقض الثاني ، هو التناقض بين مختلف الجماعات المالية والقوى الاستعمارية ، في تطاحنها من اجل ينابيع المواد الاولية ، والاستيلاء على اراضي الآخرين . فالاستعمار هو تصدير رؤوس الاموال نحو منابع المواد الاولية ، والتطاحن الجنوني لأمتلاك احتكار هذه المنابع ، التطاحن لاعادة تقسيم عالم مُقسّم من

قبل ، تطاحناً يدفع بجماعات مالية جديدة وقوى جديدة ، للبحث ، بعناد وعنف ، عن « مكان تحت الشمس » ضد الجماعات والقوى القديمة التي تتمسك بما تحتكره بكل ما لديها من قوة . وهذا التطاحن الجنوني بين مختلف الجماعات الرأسمالية ، يتميز بأنه يؤدي حتماً ، بصورة لا مناص منها ، الى نشوب حروب استعمارية ، حروب من اجل الاستيلاء على اراضي الآخرين . ولهذه الظاهرة بدورها خاصة هامة ، هي انها تؤدي الى اضعاف الرأسماليين بعضهم بعضاً ، الى اضعاف موقف الرأسمالية بوجه عام ، الى تقريب موعد الثورة البروليتارية ، الى صيرورة هذه الثورة ضرورة عملية .

والتناقض الثالث ، هو التناقض بين قبضة من الامم « المتمدنة » السائدة ومئات الملايين من ابناء الشعوب المستعمرة والتابعة في العالم . فالاستعمار هو أوقح انواع الاستثمار واشكال انواع الاضطهاد ، لمئات الملايين من سكان المستعمرات الواسعة والبلدان التابعة . وهدف هذا الاضطهاد والاستثمار هو انتزاع الارباح الفاحشة . ولكن الاستعمار مضطر ، حين استثماره هذه البلاد ، الى ان ينشىء فيها خطوطاً حديدية ومعامل ومصانع ، ومراكز صناعية وتجارية . والنتائج المحتومة لهذه « السياسة » ، هي ظهور طبقة بروليتارية ، وتكوين مثقفين وطنيين ، وتيقظ الوعي القومي ، وتقوية حركة التحرر . وان لفي ظهور قوة الحركة الثورية في جميع المستعمرات وفي جميع البلدان التابعة ، دون استثناء ، لدليلاً واضحاً على هذا . وهذه الحال تهم الطبقة

العاملة من حيث كونها تُطلق معول الهدم في مراكز الرأسمالية، بتحويلها المستعمرات والبلدان التابعة من احتياطي للاستعمار الى احتياطي للثورة البروليتارية».

فالسبب الاساسي للحروب الاستعمارية الحديثة، كامن اذن في النظام الرأسمالي الذي يحمل اصحابه على التطاحن الدائم في سبيل الاستيلاء على اراض جديدة لاحتكار مواردها واسواقها، وهي نتيجة لا بد منها للاختلال الحتم بين غزارة الانتاج وضآلة الاستهلاك في نظام يقيم الاقتصاد على اساس الربح الفردي والاحتكار، دون تقدير لحاجات المجموع ومصالحه. فهذا الاختلال بين نسبة الانتاج ونسبة الاستهلاك، والتنافس الدائم بين القوى الاقتصادية في البلد الواحد وفي البلدان المختلفة، ليس لهما سوى نتيجة واحدة لا بد من ان ينتهيا اليها، هي الحرب الاستعمارية. أما الاتحاد السوفياتي الذي قضى على النظام الرأسمالي وتخلص من جميع قيوده وتناقضاته، فان حياته الاقتصادية يسودها توازن تام يضمن الانسجام بين قواه المادية والبشرية، ويحرره من «ضرورة» البحث في الخارج عن العناصر التي تقيم هذا التوازن، أي عن مصادر جديدة للمواد الاولية وجماهير جديدة لاستهلاك النتاج الفائض عن المقدرة الشرائية في بلاده.

ومن الطبيعي ان يكون من مصلحة هذه الدولة التي تتنافى مبادئها، وطبيعة نظامها، مع الاستعمار، والمنصرفة الى البناء الاجتماعي والعمراني داخل بلادها، أن تسودَ البلادَ الغربية أنظمةٌ سلمية لا تنطوي على مطامع استعمارية تحملها على اضرام

الحروب العالمية ، وان تكون البلادُ الشرقية ولا سيما القريبة منها والمجاورة لها ، بلاداً حرة مستقلة في جميع شؤونها ، لا ان تكون مسرحاً للنفوذ الاجنبي والدسائس الاستعمارية ..

ولهذا رأينا دخول الاتحاد السوفياتي في الحرب الحاضرة يُغيّر شكلها ومجراها ، ورأينا انتصارها اللامع يقوّي ثقة الشعوب بمصيرها ويبدد مخاوفها من ان تنتهي هذه الحرب ، كما انتهت الحرب العالمية الماضية ، بتقسيم جديد لمناطق النفوذ الاستعماري في العالم . ففي سنة ١٩١٤ كانت الحرب مجرد تنافس بين معسكرين على السوق العالمية ، أما الآن فقد دخلت الحرب دولة من نوع جديد تتمتع بثقة الشعوب كلها ، وهي حريصة في حربها على الفاشستية ، ان يشمل القضاء عليها ، جميع اعوانها وأذنابها والمتأثرين بعدواها ، الذين يحاولون انقاذ المبادىء التي يقوم عليها هذا النظام الارهابي ، واساليبه في الحكم ، وشكل علاقاته بين الشعوب .

ولهذا ايضاً نرى جميع الشعوب تتطلع ، بعد الانتصار على المانيا الهتلرية ، الى الاتحاد السوفياتي الذي كانت له اليد الطولى في احراز هذا النصر ، وتعقد عليه املها المنشود في الحياة الحرة في عالم حر . ولا يقتصر هذا الامل على الشعوب الضعيفة التي تجد في الدولة السوفياتية نصيراً لها في نضالها من أجل حقوقها الوطنية ، بل ان الشعوب الكبيرة نفسها تجد فيها الدولة ذات الوزن الراجح في تقرير السلام ، وفي الوقوف سداً منيعاً دون ارتداد بعض الدول الى هذا الشكل الارهابي من اشكال الحكم .

ومن اجل هذا ايضاً بادرت الحكومتان السورية واللبنانية

في السنة الماضية ، الى انشاء العلاقات الدبلوماسية بين بلادنا وحكومة الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي علاقات فريدة من نوعها في تاريخنا السياسي ، لم يشبها امتياز او تحفظ ولا التزامات او تعهدات ، لان هذه الحكومة امينة كل الامانة على ما اكدته في ندائها الى الشعوب والدول المختلفة ، منذ الايام الاولى لتأسيسها ، اذ قالت انها ترفض كل معاهدة تنطوي على الغزو والاستعمار والامتيازات التعسفية ، وترحب بكل معاهدة تضمن قيام العلاقات الودية والاتفاقات الاقتصادية بين الامم على اساس الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق .

قال الاستاذ خالد بكداش في دراسة قيمة كتبها عن العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي والاقطار العربية : « ان كل صلة بين بلادنا وأية دولة اخرى قوية ذات نفوذ دولي كبير ، تضعنا امام امرين : اولا ، الاستفادة مما في سياسة هذه الدولة من جوانب واتجاهات تلائم مصلحتنا القومية . ثانياً ، مناضلة ما في سياسة هذه الدولة من جوانب واتجاهات تناقض مصالحنا القومية من سياسية او اقتصادية او غيرها . فقد يكون من مصلحة هذه او هذه من الدول ، في وقت ما ، ولأعتبارات دولية معينة ، ان تؤيد نضال العرب في أحد اقطارهم في سبيل شيء من حقوقهم في السيادة والاستقلال . ولكن قد يكون موقفها غير ذلك فيما يتعلق بقطر عربي آخر ، او انها قد تبدل شيئاً من موقفها الاول اذا تبدلت الاعتبارات الدولية . وقد نرى دولة اخرى تؤيد بعض حقوقنا الوطنية ،

ولكنها ليست في موقف المؤيد ولا الصديق في مشكلة ثانية تهمنا جداً كمشكلة الصهيونية مثلاً . وهكذا الى آخر السلسلة التي قد لا تنتهي اذا اردنا استعراض جميع الحالات الممكنة في علاقاتنا الخارجية . اما صلتنا بالاتحاد السوفياتي فهي من نوع جديد كل الجدة ، فهي لا تضع امامنا الا امراً واحداً ، هو السعي للاستفادة من هذه الصلة . فليس لدى العرب ما يخشونه من صلتهم بالاتحاد السوفياتي ، وليس ثمة ما يترتب عليهم ان يناضلوه في السياسة السوفياتية . فليس في الاتحاد السوفياتي الا جوانب واتجاهات تلائم مصلحتنا القومية ، وليس فيها أي جانب او اتجاه ينافيها او يناقضها . ونحن اذا أخذنا اية مشكلة او قضية تواجهها بلادنا اليوم ، وجدنا للاتحاد السوفياتي فيها موقفاً ايجابياً بالنسبة الينا » .

ثم عرض الاستاذ بكداش مشاكلنا الرئيسية ، فقال ان اكبر قضية موضوعة امامنا اليوم ، هي قضية نضالنا في سبيل استقلالنا وحقنا في السيادة وتأمين مكانة دولة محترمة لبلادنا في العالم . واثبت ان موقف الاتحاد السوفياتي من هذه المسألة الكبرى ، نظراً لمبادئه المناقضة لروح السيطرة والاستعمار ، هذه المبادىء المندمجة في جوهر بنيانه الاجتماعي والمنعكسة في علاقاته القومية وسياسته الخارجية — لا يمكن الا ان يكون موقف التأييد ، وان هذا التأييد ليس مسألة عارضة ناشئة عن اعتبارات دولية طارئة ، وليس سببه ان روسيا ليست لها مصالح في بلادنا كما يظن بعضهم ، فلو كان ذلك كذلك ، لما كان من الصعب خلق هذه

المصالح او اختراعها ، بل هو تأييد ناشىء عن طبيعة الاتحاد السوفياتي ، وهو اذن ثابت لا يمكن ان يعتريه اي تغيير او تبديل.

ثم بيّن بالتفصيل موقف الاتحاد السوفياتي من قضايا بلادنا الرئيسية الاخرى ، كقضية سلامة اراضيها وصيانة حدودها التي يتفق مع مصلحة الاتحاد السوفياتي الدائمة ان تُؤمّن وتُصان ، بينما قد يكون من مصلحة دولة ما ان تتراضى مع احدى جارات الاقطار العربية على حساب بقعة عربية تُنتزع من هنا او من هناك . وقضية الصهيونية التي تجتاح فلسطين الشهيدة وتتحول الى خطر يهدد العالم العربي بأسره ، والتي يقف الاتحاد السوفياتي منها موقفاً خاصاً فريداً ، ناتجاً عن طبيعته الخاصة الفريدة ، هو موقف الانكار علمياً لزعم الصهيونيين بأن اليهود يؤلفون قومية واحدة او امة واحدة ، وموقف التشجيب سياسياً لكل دعاية صهيونية في بلادها ، فضلاً عن انه ليس من اثر للدعاية الصهيونية في الاتحاد السوفياتي ، لانه ليس فيه رأسمالية يهودية — او غير يهودية — كما هو معلوم ، وما الصهيونية الا بنت الرأسمالية اليهودية ، فهي في جوهرها رأسمالية استعمارية رجعية . وقضية تطورنا الاقتصادي الذي تهدمه المزاحمة التي تتعرض لها صناعتنا الوطنية امام قوة الشركات الاحتكارية الاجنبية ، واصدار الرساميل الاجنبية الى بلادنا واحتكارها واستثمار مرافقها القومية ، بينما لا تضع علاقاتنا الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي محاذير من هذا النوع ، لانه ليس فيه رأسماليون يحاولون اصدار رؤوس اموالهم الفائضة

الى الخارج لاحتكار مرافق بلد ضعيف ، او شركات احتكارية تستفيد من اتفاق اقتصادي بين دولتها وبلد آخر لتكتسح سوقه وتتركه في مهاوي التأخر الصناعي والزراعي ، بل تقوم على المنفعة المتبادلة وعلى اسس عادلة ليس فيها غابن ولا مغبون . وقضية النضال في سبيل الديموقراطية وتوطيد اسسها في بلادنا كنظام شامل يقوم على احترام الحريات العامة ، وعلى تحقيق ما تحتاجه من اصلاحات في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حتى تتقدم اوطاننا في مدارج الرقي والازدهار ، ومن المفهوم بداهةً انه اذا كان في جميع العالم اوساط رجعية يسوءها ان تزدهر الديموقراطية في اي بقعة من بقاع الدنيا ، فليس في المجتمع السوفياتي مثل هذه الاوساط ، بل ان الرأي العام السوفياتي ينظر بعين العطف والتحبيذ الى كل تطور ديموقراطي يتحقق في الاقطار العربية ، وذلك لسبب بسيط جداً ، هو ان الشعوب السوفياتية نفسها تتمتع بأوسع واعمق ديموقراطية عرفها التاريخ . وخلص الاستاذ بكداش الى القول : وهكذا نرى ان الصلات السياسية بالاتحاد السوفياتي ، والتقرب منه ، وتوطيد علاقات الصداقة مع شعوبه ، لا تعود الا بالخير على الاقطار العربية في كل الميادين ».

وفي الواقع ، ان القضية الوطنية ، اذا كانت في بلادنا ، كما هي في كل مكان ، قضية وثيقة الاتصال بالموقف الدولي وتطوراته المختلفة . واذا كان نضالنا في سبيل الحرية ، هو حلقة في سلسلة عظيمة تنتظم جميع الشعوب التي تناضل في هذه الحرب ، والتي ناضلت قبلها وستناضل بعدها ايضاً ، من

اجل هذا الهدف المقدس . واذا كان انهيار المانيا الهتلرية التي تمثل افظع اشكال الاستعمار والعبودية ، لا يعني القضاء التام على العقلية الفاشستية في غيرها من البلدان ، ما دامت الاسباب المغرية بها والدافعة اليها ، واهمها الاستعمار الرأسمالي ، لم تستأصل جذورها من العالم ، ولم تزل عناصرها الرجعية العالمية تحاول ، كلما صعدت موجة الحرية في الدنيا ، ان تحافظ على مصالحها المهددة باللجوء الى الديكتاتورية الارهابية في داخل بلادها وخارجها — اذا كانت هذه هي العوامل التي تكتنف قضيتنا الوطنية وتؤثر فيها فتدفعها الى امام او تحاول ان تعود بها القهقرى ، فان بلادنا أحوج ما تكون ، في هذه المرحلة التي تسعى فيها الى توطيد علاقاتها الاخوية مع الاقطار العربية ، والى استكمال معالم استقلالها واستقرار العلاقات بينها وبين الدول الحليفة على اساس الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق ، لان توطد صداقتها وتوثق تعاونها مع دولة كبرى كالدولة السوفياتية كان لها الوزن الراجح في تحطيم النازية وكسب الحرب ، وستكون لها كلمة عليا في وضع اسس السلام وبناء عالم الغد ، دولة لم تخض الحرب على اساس مطامع استعمارية بل على اساس مبادىء وطنية تحريرية ، ولا يعني الانتصار على المانيا الهتلرية لديها انتصاراً على دولة تحتكره بعض الدول الكبرى فحسب بل انتصاراً عاماً تجني ثمراته جميع الدول والشعوب ، دولة يقضي مبدأها وتقضي مصلحتها بأن يتحرر الشرق العربي من كل نفوذ استعماري فتستقل شعوبه وتتمتع بسيادتها الوطنية التامة .

خلاصة وعبرة

ما هي بالاجمال الاسس المبدأية لحل المسألة القومية من وجهة نظر الماركسية اللينينية الستالينية ، وكما طبقت في بلاد السوفيات ؟

كان لينين وستالين يعتقدان بأن نضال الشعوب المضطهَدة من اجل حقوقها القومية ، مرتبط ارتباطاً تاماً بنضال الشعوب في الدول المسيطرة ، من اجل حقوقها الاجتماعية ، لان هذه الشعوب جميعاً انما تكافح عدواً واحداً هو نظام الاستعمار الرأسمالي وأقطابه الذين يستثمرون شعوبهم ويسوقونها الى الحروب الاستعمارية ليستثمروا بواسطتها شعوباً اخرى . ومن المستحيل ان يتحقق ظفر الطبقة العاملة في البلاد المسيطرة ، وتحرير الشعوب الرازحة تحت نير الاستعمار ، اذا لم تؤلف هذه وتلك جبهة ثورية مشتركة متينة الاركان . وليس من الممكن ان تتألف هذه الجبهة ، الا اذا ساعدت البروليتاريا في

البلاد الظالمة حركة الاستقلال الوطني التي تقوم بها الشعوب المظلومة ، ودافعت عن حق هذه الشعوب بالانفصال عن البلاد المسيطرة وتأليف دول مستقلة . وقد كانت هذه الجبهة الثورية المشتركة ، الاساس الذي قامت عليه الثورة الاشتراكية وأدى الى انتصارها ، وبذلك تحرر الشعب الروسي وجميع الشعوب التي كانت تخضع للنير القيصري من الاستثمار والاستعمار .

وكان لينين وستالين يقولان دائماً بان الديموقراطية التامة بارحب آفاقها واوسع معانيها ، هي الشرط الاول لحل المسألة القومية ، لان شعباً يستعبد غيره من الشعوب لا يمكن ان يكون حراً ، وبالعكس ان شعباً حراً لا يمكن ان يستعبد شعوباً اخرى . وان حق الشعوب في تقرير مصيرها الى درجة الانفصال عن الدولة التابعة لها ، هو حق مقدس يجب ان تؤمنه كل دولة تنهج نهجاً ديموقراطياً صحيحاً . على ان منح الشعوب حقها في تقرير مصيرها ، لا يؤدي ، حتماً ، الى انفصالها العملي . فالمصالح الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية ، تدفع بالشعوب نحو التقارب والاتحاد . ولكن من المحتم ، أن يتم اتحاد الشعوب بملء حريتها واختيارها ، وان يقوم هذا الاتحاد على اساس المساواة التامة في الحقوق . وهكذا نرى ان السياسة الديموقراطية الصحيحة ومنح الشعوب حقها في تقرير مصيرها ، لا يؤديان عملياً الى الانفصال بل الى الاتحاد ، كما اثبتت تجربة الثورة الاشتراكية .

والشرط الثاني لحل المسألة القومية ، هو انشاء جمهوريات

ومناطق مستقلة أو ذات حكم ذاتي في اطار الدولة الديموقراطية المتعددة القوميات ، تحكم الشعوب والقوميات فيها نفسها بنفسها ، وتستقل بادارة شؤونها الخاصة حسب تقاليدها وخصائصها ، وقد ايدت تجربة البلاد السوفياتية مبدأ التنظيم الاتحادي القائم على اساس المركزية الديموقراطية . فالاتحاد السوفياتي مؤلف ، كما رأينا ، من ١٦ جمهورية متحدة لا تتمتع فقط بحقها المطلق في ادارة شؤونها الداخلية ، بل تملك ايضاً جيشها الوطني ، ولها الحق في ان تنشىء مع من تشاء من الدول علاقات خارجية مستقلة ، كما انها ممثلة تمثيلاً صحيحاً في الهيئات التشريعية والتنفيذية التي تدير شؤون الاتحاد العامة . واكثر هذه الجمهوريات تضم بدورها جمهوريات ومناطق ذات حكم ذاتي ، لها هي الاخرى دساتيرها ومجالسها وحكوماتها الوطنية . وكلما ازداد تطور الشعوب الاقتصادي والسياسي والثقافي ، ارتفعت الى شكل ارقى من اشكال الحكم . وهكذا انتقلت شعوب الطاجيك والقرغيز والتركمان مثلاً ، من مقاطعات قومية ، الى جمهوريات ذات حكم ذاتي ، الى جمهوريات متحدة .

والشرط الثالث لحل المسألة القومية ، هو تطبيق مبدأ المساواة بجميع اشكالها ، وفي جميع ميادين الحياة ، بين سائر الشعوب والقوميات ، وذلك بان يشمل الدستور العام جميع مواطني الدولة دون أي استثناء ، وبتحريم كل امتياز قومي او عرقي وكل تضييق على حقوق الاقليات . وقد تحققت هذه المساواة في الاتحاد السوفياتي على الوجه الاكمل ، ووجدت

تعبيرها التشريعي في مواد مختلفة من الدستور السوفياتي ، ولا سيما في المادة ١٢٣ التي تقول : « ان مساواة مواطني اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية في الحقوق ، دون اي تفريق في القومية والجنس ، في ميادين الحياة الاقتصادية والحكومية والثقافية والاجتماعية والسياسية ، هي قانون غير قابل التبديل . وكل تقييد مباشر او غير مباشر لهذه الحقوق ، او بالعكس كل سعي لاحداث امتيازات مباشرة او غير مباشرة للمواطنين ، على اساس قومي او جنسي ، وكذلك كل دعاية في سبيل الاستئثار او البغض او الاحتقار الجنسي يعاقب عليه القانون ».

ولكن اقامة الحياة العامة على دعائم الديموقراطية الصحيحة الراسخة ، واستقلال الشعوب في ادارة شؤونها الخاصة وفقاً لخصائصها وتقاليدها ، والمساواة التامة في الحقوق بين جميع القوميات والاقليات ، لا تكفي لالغاء التفاوت الموروث بين شعب وآخر في دولة متعددة الشعوب والقوميات ، اذا لم تتعاون هذه الشعوب والقوميات جميعاً على انهاض بعضها بعضاً ، وعلى احياء الاقوام التي كانت تسير ، تحت سوط الاستعمار ، نحو الانحطاط والفناء . ولهذا رأينا الشعوب السوفياتية تعمل متعاونة ، متضامنة ، متحدة ، على ازالة عوامل التأخر ومعالمه ، من بلادها جميعاً ، وتبذل جهداً مشتركاً جباراً لتطوير الزراعة والصناعة ، ورفع المستوى الثقافي والسياسي ، في جميع انحاء الاتحاد السوفياتي . حتى طفرت شعوبه وقومياته طفرة جبارة تخطت بها في سنوات معدودة ، قروناً من التطور التاريخي .

وانتقل بعضها من حياة القرون الوسطى ، الى حياة القرن العشرين ، ونمت فيها صناعة المعادن والكهرباء والمحروقات ، ونشأت صناعة التراكتورات والسيارات والمواد الكيماوية والآلات الزراعية والماكنات على اختلاف انواعها . وتضاعف الانتاج الصناعي في سنة ١٩٣٢ اكثر من ٣٣٤ في المائة عما كان عليه في سنة ١٩١٣ ، وزاد في سنة ١٩٣٩ اكثر من ٩ مرات عما كان عليه قبل الحرب العالمية الاولى ، اما في بعض فروعه كانتاج الصناعات المعدنية والانشاءآت الميكانيكية فزاد في سنة ١٩٣٩ اكثر من ٣٣ مرة عما كان عليه في سنة ١٩١٣ .

وقد رافق التقدم الصناعي تطور عظيم في الزراعة ، فنبذت المزارع التعاونية أساليب الزراعة الابتدائية القديمة ، وانتهجت الاساليب العلمية الحديثة ، وجهزت بمئات الالوف من التركتورات والآلات الدارسة الحاصدة . وانشئت في البلاد القفراء مئات الاقنية ومشاريع الري ، فتحولت صحاري آسيا الوسطى الى جنات غناء ، وزادت مساحة الاراضي المزروعة من ١٠٥ ملايين هكتار قبل الحرب الكبرى الماضية ، الى ١٣٥ مليون هكتار في عام ١٩٣٧ ، وكان انتاج الحبوب في عام ١٩١٣ لا يزيد عن ٧٦ مليار كيلو غرام فأصبح في عام ١٩٣٧ اكثر من ١٠٩ مليارات كيلو غرام . وبذلك وجدت الاسس المادية الراسخة لانتصار المبدأ الاشتراكي في جميع ميادين الاقتصاد الوطني ، وازيل نهائياً استثمار الانسان للانسان ، وانفتح امام جميع المواطنين طريق رحيب نحو حياة

راقية كريمة . وقد شمل هذا التقدم جميع القوميات السوفياتية بدون استثناء ، فلم تعدم منطقة من المناطق نصيباً وافراً من المصانع الكبرى ومنشآت الري والمشاريع العمرانية المختلفة . قال سليمان ستالسكي الشاعر الدغستاني الشهير : « ان الانتفاضة البولشفية التي هزت اركان العالم بأسره ، قد غيّرت اسلوب حياتنا القديمة . لقد اضاءت سهولنا الشاسعة ، نارُ الثورة العظمى الدائمة الاشتعال ، وامتد لهيبها الى اقاصي جبال القفقاس ، كما اجتاح صحاري آسيا الوسطى والظلمات المتكاثفة في غابات الشرق والمجاهل القطبية في اقصى الشمال » .

اما من الناحية الثقافية فقد وثب الاتحاد السوفياتي الوثبة الجبارة التي اشار اليها لينين في تقريره سنة ١٩١٨ امام المؤتمر الثالث لمجالس السوفيات ، اذ قال : « في الماضي ، كانت المعرفة الانسانية كلها ، والعبقرية الانسانية كلها ، تعمل كي تمد بخيرات العلم والفن ، فئة معينة من الناس ، وتحرم الآخرين من اسباب التربية والارتقاء ، اي من اهم الاشياء على الاطلاق . اما الآن فان جميع معجزات الفن ، وكل ما انتجته الثقافة ، سيكون ملكاً شائعاً للناس قاطبة . ولن نرَ بعد الآن ، ذكاء الانسان ومهارته ، يرسفان في اغلال العبودية والاستغلال » .

والواقع ان اعظم ثمرات الثورة الاشتراكية ، هو ما كشفته من قوى العمل والابداع التي كانت مغمورة ومدفونة في اعماق الجماهير الغفيرة من ابناء الشعوب المختلفة ، وما أوجدته من ظروف ملائمة خاصة بكل شعب من هذه الشعوب ، حتى

تمكنها جميعاً من اللحاق بالقوميات المتقدمة . وقد بين قادة الاتحاد السوفياتي بجلاء ، ان الثقافة الاشتراكية السوفياتية لا يمكن ان تقام الا على اسس الثقافة السابقة التي اوجدها الانسان في تاريخه الطويل ، فقامت اعمال البعث القومي واحياء التراث القديم ، في مختلف الشعوب والقوميات ، الى جانب اعمال البناء والتجديد والابداع .

وهكذا عاشت تقاليد ثقافية كانت تسير الى الفناء ، وبُعثت حضارات رقدت مئات السنين ، وأوجدت حروف جديدة للغات قديمة لم تكن لها حروف ، وازدهرت المواهب القومية في الشعوب السوفياتية بأسرها ، وخلقت ، في مدى ربع قرن من الزمان ، كنوز انسانية جديدة من العلم والادب والفن . وتدفقت موجة فكرية عامة كأنها ينبوع ماء فياض ، فاذا عدد الطلاب الذي كان سنة ١٩١٤ في طاجيكستان ٤٠٠ طالباً فقط يصبح في سنة ١٩٣٨ اكثر من ٢٥٢ الفاً ، والذي كان في قرغيزيا ٧ آلاف يصبح ٢٩٧ الفاً ، وفي تركمانيا ٧ آلاف يصبح ٢٠٥ آلاف ، وفي ارمينيا ٣٥ الفاً يصبح ٣٠٣ آلاف وفي اوزبكستان ١٧ الفاً يصبح مليوناً و ١٠٦ آلاف ، وهكذا دواليك .

ولن اعدد المعاهد العليا ، والجامعات ، ودور الفن ، والمسارح ، والمختبرات ، ودور الكتب ، والنوادي ، ودور النشر ، والصحف على اختلاف أنواعها ، فليس هنا مجال البحث بالتفصيل عن هذه الثورة الثقافية ، ولكني اكتفي بكلمة

واحدة لها دلالتها الكبرى ومعناها العميق ، قالها النائب البريطاني جون باركر ، احد اعضاء وفد مجلس العموم البريطاني الذي زار الاتحاد السوفياتي اخيراً ، في مقال نشرته جريدة « المانشستر غارديان » في اواخر اذار سنة ١٩٤٥ ، وقد جاء فيها : « ... ان مسرحيات شكسبير تُمثّل اليوم في آسيا الوسطى اكثر مما تمثل في انكلترا نفسها » !

تلك هي الاسس المادية والفكرية التي قامت عليها الحياة القومية في الاتحاد السوفياتي ، فما هي العبرة التي نخلص بها من درس هذه الحياة في مظاهرها المختلفة ؟

يقول ستالين « ليست الاهمية العالمية لثورة اوكتوبر ، في كونها كانت بداية عظيمة ، في ثلم نظام الاستعمار الرأسمالي ، وفي انشاء اول مركز اشتراكي في محيط العالم الرأسمالي ، ولكنها ايضاً الدور الاول من ادوار الثورة العالمية ، وهي تؤلف قاعدة قوية لتطورها » فالثورة السوفياتية لم تكن مجرد ثورة محلية ضمن حدود معينة ، بل كانت ثورة ايمية وحدثاً فاصلاً في تاريخ الانسانية ، شطَرَ تاريخ المجتمع البشري الى قسمين : المجتمع الطبقي الذي يتميز بوجود طبقة مستغِلة تحتكر وسائل انتاجه وتسيطر على مقدراته وتعيش على حساب بقية الطبقات المستغَلة ، والمجتمع غير الطبقي الذي يزول منه الاستغلال ، هذا المجتمع الذي نشأ بعد الثورة الاشتراكية ، في البلاد التي كانت تسودها القيصرية الروسية ، والذي يقوى ويتسع يوماً بعد آخر . »

اما من الناحية القومية ، فان الثورة الاشتراكية بتحريرها عشرات الشعوب والقوميات المستعبَدة من نير الاستثمار والاستعمار ، وبما وفرته لها من اسباب التطور الواثب والتقدم السريع ، وبالاتحاد والتآخي الذين احلتها بين هذه الشعوب والقوميات محل التنازع والتصادم — قد دحضت المزاعم القائلة بان التناحر بين الشعوب ، وحكم القوي للضعيف ، وسيطرة امة على اخرى ، هي قوانين طبيعية وسنن ازلية لا تبديل لها . كما اظهرت كذب النظريات التي تذهب الى ان التفاوت بين الامم امر طبيعي ، فتبرر بذلك سيطرة امة « راقية » على امة « منحطة » . واثبتت ، على العكس ، ان جميع الامم تتمتع بمؤهلات متساوية للتقدم والتطور ، وان النزاع بين شعب وآخر لا يلبث ان يزول ، اذا تحرر كلاهما من النظام الاستعماري لانه السبب الاساسي للتناحر بين الشعوب .

وقد أوضح ستالين هذا الدور العظيم الذي مثلته الثورة الاشتراكية في تاريخ الانسانية ، في مقال له عن « المزية الاممية لثورة اوكتوبر » نشره في جريدة البرافدا سنة ١٩٢٧ فقال :

« لقد زعزعت ثورة اوكتوبر ، سلطة الاستعمار ، ليس في مراكز سيادته بالاقطار المستعمِرة وحسب ، بل اثرت بشدة في مؤخرة الاستعمار ايضاً ، في ميادينه الخارجية ، وذلك بتقويضها أركان سيطرة الاستعمار في الاقطار التابعة والمستعمَرة . فهي بقضائها على الاقطاعيين والرأسماليين في الامبراطورية الروسية ، حطمت سلاسل الاستعباد القومي ، أي الاستعمار ، وحررت

كل امة مضطهَدة في هذه الدولة الواسعة من نير هذا الاستعباد، وما ذلك الا لان البروليتاريا لا تستطيع ان تحرر نفسها دون ان تحرر الامم المظلومة.

ومن الخصائص التي تمتاز بها ثورة اكتوبر، انها لم تحقق ثورات التحرر القومي في الاتحاد السوفياتي، تحت راية الاحقاد القومية والمنازعات بين الامم، بل حققتها تحت راية الثقة المتبادلة والصداقة الاخوية بين جماهير عمال وفلاحي جميع القوميات التي تقطن الاتحاد السوفياتي، ليس بأسم القومية الاستعمارية بل باسم الاممية التحررية. وبفضل انجاز هذه الثورات القومية التحررية، بقيادة البروليتاريا وفي ظل الاممية، تسنى للامم المحتقَرة والمستعبَدة، لاول مرة في تاريخ الانسانية، ان ترقى الى مستوى الامم الحرة فعلًا، والمتساوية فعلًا، وبذلك اصبحت ثورة اوكتوبر مثال ثورة نموذجية لجميع الامم المظلومة في العالم. وهذا يعني ان ثورة اوكتوبر قد افتتحت عصراً جديداً، هو عصر ثورات المستعمرات التي ستنفجر في جميع الاقطار المظلومة في العالم، تضامناً مع البروليتاريا وبقيادة البروليتاريا ايضاً.

في الماضي، كان الرأي المسلم به، ان العالم منقسم الى اجناس دنيا وأجناس عليا، الى شعوب ملونة وشعوب بيضاء: الاولى غير صالحة للتمدن، مقضي عليها بأن تكون أداة استعمار، والاخرى وحدها جديرة بالتمدن، تنحصر مهمتها في استثمار الشعوب المنحطة... لكن لا مندوحة اليوم من التسليم بأن

هذه الخرافة قد تحطمت ، ويجب ان تُنبذ نبذاً . فمن اهم نتائج ثورة اوكتوبر ، انها اصابت تلك الخرافة بطعنة مميتة ، اذ أثبتت بالفعل ، ان الامم المتحررة غير الاوربية ، لما انضمت الى موكب الرقي السوفياتي ، لم تكن اقل استعداداً من الامم الاوربية ، لابداع ثقافة تقدمية حقاً ، وبناء مدنية تقدمية حقاً .

وكان الرأي المسلم به ايضاً ، ان الطريقة الوحيدة لتحرر الامم المظلومة ، هي الطريقة البرجوازية (الرأسمالية) ، طريقة فصل الامم بعضها عن بعض ، والتفريق بينها ، ونشر الاحقاد القومية بين الجماهير الكادحة من مختلف الامم . ولا مندوحة اليوم من التسليم بأن هذه الخرافة قد دحضت . فمن اهم نتائج ثورة اوكتوبر انها اصابت هذه الخرافة ايضاً بطعنة قاتلة ، اذ أيدت بالفعل امكان وصلاح الطريقة البروليتارية الاممية لتحرير الامم المظلومة ، لانها الطريقة الوحيدة الصحيحة . كما أيدت امكان وصلاح التحالف الاخوي بين عمال وفلاحي اكثر الامم تبايناً ، هذا التحالف الذي يقوم على مبدأ الاتحاد الاختياري والروح الاممية . وليس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هذا الاتحاد الذي يؤلف الانموذج الاول لتآلف الكادحين في جميع الاقطار ، ضمن نظام اقتصادي عالمي واحد — الا دليلاً مباشراً على امكان هذه الطريقة وعلى صلاحها . »

ويستطرد ستالين قائلاً : « ولا حاجة الى التنويه بان هذه النتائج ومثيلاتها ، من نتائج ثورة اوكتوبر ، كان لا بد

لها من ان تؤثر تأثيراً خطيراً في الحركة الثورية بالاقطار التابعة والمستعمَرة . وان اشتداد الحركة الثورية في الامم المظلومة ، وتزايد اتجاه هذه الامم نحو الاتحاد السوفياتي ، لدليل على صحة هذا الامر .

ألا ان العصر الذي كان الاستعمار والاستغلال يعملان فيه مطلقين ، في الاقطار التابعة والمستعمَرة ، قد انتهى ، وابتدأ عصر ثورات التحرر في الدنيا بأسرها . »

مصادر الكتاب

فلاديمير لينين : حق الامم في تقرير مصيرها

يوسف ستالين : القضية الوطنية

〃 〃 : القضية الوطنية (الطبعة العربية)

〃 〃 : مبادىء اللينينية

〃 〃 : تقرير عن الدستور السوفياتي

ميخائيل كالينين : مقالات وخطب

ف. مولوتوف : تقرير عن تعديل الدستور السوفياتي

خالد بكداش : الشيوعية والقومية

〃 〃 : العلاقات السياسية بين الاتحاد السوفياتي والاقطار العربية

كاوبنسكي : نظام الحكم في روسيا السوفياتية
(تعريب وصفي البني)

شيمنازاسلانوفا : تسوية المسألة القومية

أ. بونين : الثقافة السوفياتية

لوريس دوب : الحياة في الاتحاد السوفياتي
(تعريب عصام الدين حفني ناصف)

الدستور السوفياتي

947.084:K14hA:c.1
قلعجى ،قدرى
الحياة القومية فى الاتحاد السوفياتى
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01050522

American

947.084
K14hA

General Library

947.084
K14hA
C.1